التمييز النوعي ضد المرأة دراسة ميدانية بريف محافظة المنوفية

فرحات عبد السيد محمد ، عزيزة محمود طه حموده
قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي – كلية الزراعة – جامعة المنوفية

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي درجة ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة متمثلة في: التمييز ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، بالاضافة الي التمييز ضد المرأة في كل من المعاملات ، والتعليم ، والعمل ، اضافة الي التعرف علي العوامل المرتبطة والمؤثرة في درجة ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بلغ قوامها 250 مبحوثة ، وتم جمع البيانات من قريتين من قرى محافظة المنوفية وهما قرية ميت خلف التابعة لمركز شبين الكوم وقرية ساقية أبو شعرة التابعة لمركز أشمون بواقع 125مبحوثة من كل قرية . واستخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات. وقد استخدم العديد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واستجلاء نتائج الدراسة منها أساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط البسيط ، وكذلك التحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد "Step-wise " ، وتحليل التباين أحادي الإتجاه ، وإختبار"F" ، وقيمة إحصاء إيتا تربيع، ومعامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ ، كما استخدمت الدرجات التائية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

(1) انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي(74,4%) من الريفيات – بعينة الدراسة - للتمييز النوعي ضد المرأة، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 5,2% منهن للتمييز النوعي ضد المرأة، ويرجع ذلك إلي انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي من الريفيات المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية وفي المعاملات والتعليم والعمل كما سبق توضيحة.

(2) أظهرت نتائج التحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد وقيمة إحصاء ايتا تربيع وجود خمس متغيرات مستقلة ذات تأثير معنوي في درجة ادراك الريفيات المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة ، بالترتيب هي : درجة رضا المبحوثات عن المجتمع المحلي، والمهنة الأساسية للمبحوثات ، ومستوي تعليم المبحوثات ، والانفتاح الثقافي للمبحوثات ، وحجم أسر المبحوثات، وقد استطاعت هذه المتغيرات تفسير حوالي 39% من التباين في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة.

المقدمة والمشكلة البحثية :

يشكل الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة ومشكلاتها ظاهرة عالمية لا ينفرد بها تخصص علمى دون الآخر ، وينطلق هذا الاهتمام من الاعتراف بأدوار المرأة وبما لها من مكانة فى بناء المجتمع المعاصر ، بوصفها تمثل نصف المجتمع وترعى وتربى النصف الآخر ، وبما يمكن أن تقوم به المرأة فى مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بالسلب أو الإيجاب على الأسرة والمجتمع.

والعنف يعد ظاهرة قديمة ، إلا أنه بتطور المجتمعات وتنوع الثقافات ، تعددت أشكاله

ودوافعه وأهدافه خاصة ضد المرأة، لذلك أصبحت قضية العنف والتمييز ضد المرأة من القضايا التى لاقت اهتماماً فى السنوات الأخيرة على المستويين الدولى والمحلى ، ويأتى هذا الاهتمام فى إطار الاهتمام العالمى بقضايا حقوق الإنسان ومفاهيم العدالة الاجتماعية ، لذلك نظمت المؤتمرات والندوات ، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث ، وأعدت العديد من التقارير بغرض توصيف ومعرفة أسباب ودوافع العنف ضد المرأة ، ومن ثم محاولة علاجه ، وكذلك التصديق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، واتخاذ مجموعة من الإجراءات، وسن القوانين لمواجهة موجات العنف المتزايد والتى تجتاح غالبية دول العالم(محمد وبركات، 2016: 661 –662).

وبمراجعة التراث النظري المتعلق بهذا الشأن يتبين أن المرأة تاريخياً قد عانت من التمييز والنظرة الدونية في كافة المجتمعات القديمة ، ولم يتم النظر لها كإنسان ، بل كان ينظر للمرأة في الثقافات القديمة بأنها أساس البلاء والشرور ، وأنها غير مساوية للرجل في الكرامة الانسانية وفي الحقوق والواجبات ، وقد كان الاسلام سباقاً في تكريمها وتعزيز كرامتها الانسانية والمساواة بينها وبين الرجل في مجالات متعددة ، حيث أقرت الشريعة الاسلامية المساواة بين جميع الناس دون تمييز ، وأولت حماية خاصة للمستضعفين من النساء والأطفال ، ورفعت من شأن المرأة ، ومنحتها من الحقوق ما لم تمنحها إياها أى من القوانين الوضعية بالدول التى تتشدق بالديموقراطية ، كما أكدت علي حسن معاملتها ومعاشرتها، ولكن المسلمين انحرفوا عن تعاليم الدين القويم في الممارسة ، وحرموا المرأة من بعض حقوقها المشروعة ، وباتت المرأة المسلمة تعاني من التمييز والجور والظلم أسوة بنساء العالم ، بسبب عدم تطبيقهم واحترامهم لأحكام الدين الاسلامي الحنيف(بسيوني ، 2003 : 43 - الرماني ، 2005: 4– الفتلاوي ، 2007 : 13- وفاء هنية ،2012، عزب وآخرون ، 2016).

ومن المتفق عليه ان الفضل والأسبقية في تقنين وتأطير حقوق الانسان واكسابها صفة العالمية في العصر الحديث، يعود الي الأمم المتحدة ، لا سيما وأن حقوق الانسان تعتبر من الأهداف التي تسعي المنظمة الي تحقيقها ، فمنذ تشكيل الأمم المتحدة ، بدأت تظهر الي الوجود نصوص دولية مختلفة تعتمد مبدأ المساواة بين الجنسين وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتُمِد في سان فرنسيسكو في عام 1945والذي يعتبر أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق، وانطلاقاً من إيمان المنظمة الدولية بالمساواة في الحقوق بين الجنسين فقد بدأت منذ وقت مبكر أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، فأنشأت في عام 1946 لجنة مركز المرأة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمراقبة أوضاع المرأة ونشر حقوقها، كما شرعت الأمم المتحدة بعد انشائها في تنظيم العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، منها الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام 1948 ، والمساواة فى الأجور بين العمال والعاملات عام 1951 ، و اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام 1952 ، واتفاقية جنسية المرأة في عام 1957 ؛ ثم جاءت اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج في عام 1962. والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 والذى يتضمن المساواة بين الذكور والإناث فى كافة الحقوق المدنية والسياسية ، والاعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة عام 1967، واعلان طهران عام 1968 على حق المرأة فى التصويت ، والمساواة مع الرجل أمام القانون ، وعلى حقوقها فى الزواج والتعليم وميادين الحياة الاقتصادية

والاجتماعية ، وعلى ضرورة القضاء على التمييز الذى لا تزال المرأة تعانى منه فى العديد من أنحاء العالم (دعد موسى ، 2002 / أبو النصر، 2003 :21 / العبد الكريم ، 2005: 52-75/ هيفاء أبو غزالة، 2011: 8-9).

ثم بدأت الأمم المتحدة فى عقد العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة ، ففى عام 1975 عقد أول مؤتمر عالمى فى مكسيكوسيتى بالمكسيك " المساواة والتنمية والسلم" وأعتبر ذلك العام "العام العالمى للمرأة" واعتمدت فيه خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم للأعوام من 1976 حتى 1985 ، وفى عام 1979 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً تحت شعار "القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة" وخرج المؤتمر باتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وخرج المؤتمر باتفاقية ملزمة قانونياً للدول التى توافق عليها ، إما بتصديقها أو الانضمام إليها ، وقد بلغت الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية 133 دولة ، وتأتي أهمية هذه الاتفاقية من كونها وضعت قضايا المرأة ضمن أهداف الأمم المتحدة وفي قائمة أولوياتها، فأصبحت جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن كونها أكدت على العنصر الإنساني في حقوق المرأة، وتناولت التمييز موضوعاً محدداً، وعالجته بعمق وبشمولية بهدف إحداث تغيير حقيقي في أوضاع المرأة، ووضعت الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول الأطراف للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الميادين؛ وهو ما لم تنص عليه الاتفاقيات التي سبقتها والتي كانت كل واحدة منها تعالج جانباً محدداً من قضايا المرأة ، وفى عام 1980 عقد المؤتمر الدولى الثانى الخاص بالمرأة فى كوبنهاجن "المساواة والتنمية والسلم" وذلك لتقييم التقدم المحرز فى تنفيذ توصيات المؤتمر الأول والذى عقد عام 1975 ، مع التركيز على الموضوع الفرعى للمؤتمر "العمالة والصحة والتعليم"، وفى عام 1985 عقد المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، والذى عقد فى نيروبى بكينيا ، والذى عرف باسم استراتيجيات نيروبى المرتقبة للنهوض بالمرأة ، والتى اعترفت بانتشار العنف ضد المرأة فى الحياة اليومية بكافة المجتمعات ، مما ساهم فى إثارة الانتباه إلى النساء اللائى يتعرضن للإساءة والاعتداء فى المنزل ، والنساء اللائى يقعن ضحايا للبغاء القسرى ، والنساء المعتقلات ، ودعت إلى اتخاذ سياسات وقائية وتدابير قانونية ووضع آليات وطنية وتقديم مساعده شاملة للنساء اللائى كن ضحايا للعنف، واعترفت بالحاجة إلى توعية الرأى العام بالعنف ضد المرأة كمشكلة مجتمعيـة، وفى عام 1995 عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الرابع المعنى بالمرأة فى بكين بالصيـن، وقد دعت فيه إلى مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات نيروبى التطلعية للنهوض بالمرأة (دعد موسى ، 2002 / محمد ، 2017: 4- 5).

وقد أكدت الأمم المتحدة في العديد من المؤتمرات التي نظمتها على ضرورة مواجهة مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة ، وحث الحكومات على اتخاذ إجراءات فعالة للقضاء على جميع أشكال العنف والإكراه ، والتمييز ضد المرأة ، واتخاذ إجراءات وخطوات عاجلة لوقف ممارسة ختان الإناث ، وتقديم دعم قوى للجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والتى تعمل في هذا المجال (الأمم المتحدة، 1980: 37 / الأمم المتحدة، 1994: 37-45/ الأمم المتحدة، 1995: 46-90).

كذلك ناقشت المؤتمرات الخاصة بالسكان والتى أقامتها الأمم المتحدة قضايا متعلقة

بالمرأة ، ففى عام 1974 أقيم المؤتمر العالمى الأول للسكان فى بوخارست برومانيا ، وفى عام 1984 أقيم المؤتمر العالمى المعنى بالسكان فى مكسيكوسيتى بالمكسيك ، وفى عام 1994 أقيم المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة بمصر، وفى عام 1995 أقيم مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية والذى عقد فى كوبنهاجن ، وفى عام 1996 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذى عقد فى أسطنبول، وقد أكدت هذه المؤتمرات على قضية المساواة بين الجنسين وضرورة اتخاذ الدول كافة التدابير والإجراءات للقضاء على أشكال التمييز والإكراه فى السياسات والممارسات ، بالإضافة إلى قضايا تنمية المرأة التي نوقشت فى ثنايا هذه المؤتمرات(العبد الكريم ، 2005 : 54-58).

وما سبق يظهر ويؤكد اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة وقضاياها ، من خلال العدد الكبير من الاتفاقيات والمؤتمرات العالمية التي نظمتها بالعديد من دول العالم ، وأشرفت على صياغة وثائق هذه المؤتمرات عبر المنظمات والهيئات التابعة لها .

وعلى الصعيد العربى فقد كفلت الدساتير العربية حماية حقوق المواطنين رجالاً ونساءاً دون تمييز ، وترسيخا لمبادئ الدساتير وتناغماً مع المسار الدولى المناهض بكل أشكال العنف ضد المرأة المبنى على النوع الاجتماعى ، فقد أطلقت العديد من المبادرات العربية المناهضة للعنف ضد المرأة ، والاعلانات العربية الخاصة بحقوق الإنسان والتى تحدد الأطر العامة لحماية كافة أفراد المجتمع إناثاً وذكوراً ، وفى هذا الإطار جاء إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان فى الإسلام والذى تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامى فى عام 1990 ودخل الميثاق حيز التنفيذ عام 2008 ، ويتضمن الإعلان العديد من المبادئ التي تحرم العنف ضد الإنسان ، وتلتزم الدولة والمجتمع بحماية الحقوق الأساسية للإنسان ، إنطلاقاً من الإيمان بإن الحقوق الأساسية والحريات العامة فى الإسلام وما جاءت به الرسالات السماوية لا يملك أحد تعطيلها أو خرقها أو تجاهلها ، كذلك يعتبر الميثاق العربى لحقوق الإنسان (2004) وثيقة قانونية هامة لحماية المرأة العربية من جميع أشكال العنف ، وعلى الدول الأطراف بموجب الميثاق إحترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى الحريات والكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات فى ظل التميز الايجابى الذى أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى (هيفاء أبو غزالة، 2011: 12-13).

ورغم تأكيد كافة الأديان والمذاهب الإنسانية على مبادئ الرحمة والرأفة والرفق والعدالة الاجتماعية والمساواة بين بنى الإنسان ، ورغم حجم الأضرار التى تكبدتها وعانت منها الإنسانية جراء اعتماد العنف والتمييز كأداة للتخاطب والتمحور ، ورغم أن أى إنجاز بشرى يتوقف على دعائم الاستقرار والسلام والألفة ، ورغم اعتبار المساواة بين الجنسين مسألة أساسية وهامة من أجل تحقيق التنمية البشرية داخل المجتمع ، مازالت البشرية تدفع ضرائب باهظة من أمنها واستقرارها جراء اعتمادها للعنف وسيلة للحياة (هيفاء أبو غزالة ، 2011 :7 / العادلى ، 2014).

وتعد ممارسات العنف والتمييز ضد المرأة ، من الممارسات القديمة التي لها جذورها التاريخية البعيدة ، والتي ترتبط بثقافات الشعوب وبالعديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالحروب والفقر والجهل والصراعات العرقية والدينية والطائفية والطبقية الي غير ذلك ، وكذلك ترتبط بمفاهيم الذكورة والأنوثة لدى الشعوب ، وبأشكال التربية ومضامينها ، ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين ممارسات العنف والتمييز ضد

النساء ، وبين المشكلات الاجتماعية والأزمات الأخلاقية التي تعانى منها بعض الشعوب والمجتمعات ، مثل مشكلة الأمية الهجائية ، والأمية الثقافية ، والأمية الدينية ، والأمية الفكرية ، ومشكلة تعاطى المخدرات والمسكرات ، ومشكلة البطالة ، وتختلف النظرة إلى ممارسات العنف والتمييز المستخدمة ضد النساء باختلاف ثقافات الشعوب ، فبعض الشعوب تعد هذه الممارسات أمراً طبيعياً بل ومرغوباً فيه ثقافياً ، وبعض المجتمعات تنظر إلى هذه الممارسات كجرائم تحرمها نصوص القانون سواء العرفي أو المكتوب ، ففي ثقافة بعض المجتمعات الأولية - كالقبلية أو الريفية أو غيرها ، لا يكون الرجل رجلا إلا إذا كان قاسياً على زوجته وأولاده ، مستبداً برأيه ، لا يسمح لهم بالمناقشة والحوار وإبداء الرأي . وهنا تشيع جرائم التربية التسلطية وقمع النساء وضربهن ، وإهدار حقوق الطفل والمرأة ، لكنها داخل هذه الثقافات تعد جرائم ، فهي تعد جرائم من منظور الأديان السماوية ومن منظور المجتمعات المتحضرة والمتقدمة اجتماعياً وثقافيا واقتصادياً ، لكن هذا لا يعني أن ممارسات العنف والتمييز ضد النساء قاصرة على المجتمعات المتخلفة ، ذلك لأنها تمارس كذلك وبأبشع الصور داخل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وثقافياً واجتماعياً (مجلة العلوم الاجتماعية ، 2019)

ومما لا شك فيه أن الإعلاء من شأن المرأة وتأكيد مكانتها المتساوية مع الرجل والقضاء على كافة صور العنف والتهديد والتميز الذي يتعرض له يعد من أهم القضايا التى تشغل بال المهتمين بقضايا النوع الاجتماعى ودعاة حقوق الإنسان ، والتى تعد في حقيقتها وجوهرها الايجابى أحد المرتكزات الأساسية لدعوات الرسالات السماوية بصفة عامة والشريعة الإسلامية بصفة خاصة ، حيث أكدت على حقوق المرأة باعتبارها كياناً إنسانياً مساو للرجل في الحقوق والواجبات وأن كان ثمة فروق بينهما فهى راجعة إلى طبيعة التكوين البيولوجى لكل منهما والتى تعد ضرورة لاستمرار النوع الانسانى (أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر ، 1997: 196- 200 / خليفة، 2010: 1093- 1094).

ولقد ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة من حيث القيمة الانسانية والروحية باعتبار أن الأنوثة والذكورة ليستا في نظر الإسلام فارقاً في تقرير الشخصية الإنسانية ، ونهى عن العديد من العادات والتقاليد المجحفة للمرأة ، كما ساوى بينهما في العقيدة حيث لا فرق في أداء الأعمال الصالحة وكذلك العبادات ، الجزاء واحد عن العمل الصالح وغير الصالح ، وأيضا جاء في القرآن الكريم الكثير من الآيات والمصطلحات التى تؤكد على التسوية بين الرجل والمرأة، وتكليف المرأة بنفس ما كلف به الرجل فيما عدا ما يتنافى مع طبيعة المرأة وتكوينها الفيزيائى والبيولوجى ، ولقد كرم الإسلام المرأة ومنحها من الحقوق فرفع مكانتها وأعلى من شأنها ومن الواضح جليا أن الاتجاه السائد في الخطاب القرآنى وفى الأحاديث النبوية والشريعة هو المساواة التامة فيما يختص بالعبادات والواجبات الدينية ، وكذلك خصها الإسلام بالتكريم بوصفها أماً ومنحها مكانه سامية في الجنة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2013 / فوزية العشماوى، 2013). ولقد أختص الإسلام المرأة بامتيازات عن الرجل تقديراً وإكراماً لها ، مقابل ما كلفها به من أمرين عظيمين جليلين تتحمل مسؤولياتهما العظيمة الرفيعة هما : تحملها مهمة إعداد نفسها لتكون سكناً معنوياً وجسدياً لزوجها يأوى إليها ، وتحملها أعباء الحمل ومخاطر ومشقة الولادة ، ومسؤوليات الأمومة في حضانة الأطفال وتنشئتهم ومتابعة تربيتهم وإعدادهم لتحمل مسؤولياتهم تجاه تكاليف الحياة التى تنتظرهم ، وأنها لاشك مسؤولية تتصاغر أمامها أية مسؤولية أخرى (الرفاعى ، 2013).

وعلى الرغم من تعدد التفسيرات التى قدمت لأسباب التباين في حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة ، وما تعكسه من تمييز واضح ضد المرأة الريفية ، إلا أن معظمها يبرز أهمية القيم والأفكار التقليدية عن المرأة وتكوينها ودورها في المجتمع كعوامل مسئولة في المقام الأول عن التميز الواقع ضدها ، سواء من وعى أو عن غير وعى ، وأن تغير أوضاع المرأة الريفية يبقى مرهوناً بتغير تلك القيم والأفكار السائدة في الثقافة الريفية ، ومع تعدد المصادر الثقافية للقيم والأفكار في المجتمع الريفى يبقى الدين أحد أهم هذه المصادر ، حيث يعتبر من أهم قوى الضبط الاجتماعى في الريف المصرى ، ويشكل بأوامره ونواهيه ضوابط اجتماعية ذات سلطة عليا ، ويؤثر في وجدان وسلوك الريفيين تأثيراً قويا ، ومن ثم فلا يمكن استبعاده من أى تحليل موضوعى عن أسباب تدنى مكانه المرأة الريفية وحرمانها من كثير من حقوقها ، ومن المفهوم كذلك أن الدين الاسلامى شأنه مثل باقى نظم المعتقدات الأخرى يمكن توظيفه في غير مرامية الحقيقية ، أو استغلاله لخدمة مصالح خاصة ، فالفرد قد يفسر دينه حسب أوضاعه وحاجاته الخاصة ، فيهمل بعض جوانبه ويشدد على البعض الآخر ، يعيد تفسير مبادئه ويضمنها المعانى التى تناسبه ، وقد يزيف بعض المعانى الدينية قصداً أو عفوياً لجهله بحقيقتها ، خاصة في حالة تدنى مستوى تعليمه وقدراته النقدية والتحليلية كما هو الحال بالنسبة لكثير من السكان الريفيين المصريين ، فالظروف التى يعيش في ظلها المؤمن تحدد بدرجة كبيرة طريقة فهمه لدينه وتفسيره لأحكامه وتعاليمه (العزبى، 2011: 11-12).

وتظهر الدراسات الاجتماعية الريفية أن أساليب التنشئة الاجتماعية في القرية المصرية تدعم مبدأ التمايز وعدم المساواة داخل الأسرة، الذي بمقتضاه تحتل الأنثى موقعاً دونياً، دون أن يستند ذلك إلى تبريرات تجعل هذا التمايز منطقياً ومقبولا، بل أن ذلك التمايز عفوى لأن الأنثى نفسها تعمل على تدعيم هذا الواقع، كما تشير بعض الدراسات الريفية إلى أن سيادة الذكر على الأنثى هى إلى حد بعيد نتيجة للاعتماد على الجهد البشرى في الزراعة المخلفة، لأن الذكر يستطيع أن يقوم بجهد في هذا العمل العضلى أكثر من جهد المرأة، كما أن الإنتاج الزراعى المتخلف يترتب عليه بعض الظواهر الاجتماعية كوجود الأسرة الممتدة ، ووجود العصبية ، ما يتتبعها من تفضيل للذكور الذين يقوون عصبية العائلة وعزوتها داخل القرية، كما كشفت العديد من الدراسات الاجتماعية عن وجود الكثير من العوائق التى تمنع أو تقلل من فعالية الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية ، سواء في محيط أسرتها أو في مجتمعها المحلى ولعل من أهم هذه العوائق تفشى الاتجاهات ، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتقها ، والتمسك بالعادات والتقاليد القديمة مثل حرمان البنت من التعليم والزواج المبكر ، والافتقار إلى برامج التعليم والتدريب الموجهة للمرأة الريفية ، كما أن عدم الاعتراف بالدور الانتاجى للمرأة الريفية كان من أهم العوامل التى أدت إلى التدنى النسبى لمكانتها الاجتماعية ، وأن تحسين أوضاع المرأة الريفية مرهون إلى حد كبير بمشاركتها الفعالة في مجالات النشاط الاقتصادى التى تدر دخلاً نقدياً يمكن أن يدعم من قدرتها على المساهمة في ميزانية الأسرة ويقلل من اعتمادها وبالتالى تبعيتها للرجل (العزبى والحيدرى، 1990: 24- 63).

وعلى الرغم من إشارة ناهد رمزى وسلطان(2000: 1) إلى أن العقد الأخير من القرن الماضى قد شهد اهتماماً مكثفاً بقضية العنف ضد المرأة ، وذلك بعد أن تزايدت حدة العنف وتعددت أشكاله ، وأصبح يهدد أمن المرأة واستقرارها الاجتماعى والنفسى ، إلا إن نتائج الدراسات والبحوث الميدانية والتى أجريت فى العقدين الأول والثانى من القرن الحالى تؤكد على أن ظاهرة العنف ضد المرأة مازالت منتشرة وحادة فى المجتمع، وهذا يؤكد على

أن المتغيرات والدوافع المادية والثقافية التى تؤدى وتؤسس العنف ضد المرأة مازالت قائمة وفعالة ، فالعنف مازال يمارس ضد الأنثى منذ خروجها إلى الحياة وعلى إمتداد سنوات التنشئة الأولى ، وتزداد أساليب القهر والمعاملة المتشددة كلما تقدمت فى العمر . وأول صور هذا العنف التميز الجائر بين الذكر والأنثى داخل الأسرة الواحدة ، فالأنثى دائماً تأتى في المرتبة الثانية بعد الذكر وفقا لما ترسمه الثقافات الموروثة عبر الأجيال وهو تمييز ليس هيناً أو عفوياً ، ولكنه يتجلى فى صور مادية ملموسة تكرس العنف ضدها (سحر رمضان ، 2009: 4-5).

ومن أهم جوانب السلوك التمييزى من جانب الأزواج ضد الزوجات ، فبجانب السلوك المتعلق بضرب الزوجات ، وعدم الموافقة على تولى المرأة المناصب القيادية أو مشاركتها في أنشطة يتواجد بها رجال ، حتى لو كانت أنشطة تعليمية أو تدريبية ، فإن النتائج تشير أيضا إلى أن نسبة كبيرة من الأزواج يرون ضرورة أن تطيعهم زوجاتهم حتى ولو كانوا مخطئين وأنهم يفضلون تعليم الولد على تعليم البنت ، وأنهم مستعدون لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ ، وأنهم لا يوافقون على مشاركة زوجاتهم في أى نشاط سياسى ، ويرون أن دور المرأة هو رعاية أبنائها وزوجها فقط ، ومن الأمور التى يظهر فيها التميز أيضا أن غالبية الأزواج يرون ألا تسعى الزوجة للطلاق إذا كان زوجها غير قادر على الانجاب ، أما إذا كان العيب في الزوجة فمن حق الزوج الزواج بأخرى(العزبي، 2011: 26).

وتشير الدراسات التي تعني بوضعية المرأة في مصر الي أن المرأة المصرية لازالت تعاني الكثير من أوجه التمييز، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها : (1) التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي المتوارث والذي درج على ممارسة التمييز ضد المرأة منذ صغرها، (2) غياب القوانين التي تساوي بين المرأة والرجل لاسيما في مجالات العمل وخاصة قوانين العمل بالقطاع الخاص والتي تختلف عن قوانين العاملين بالحكومة ، (3) النظرة التقليدية التي ينظر من خلالها لدور المرأة كمربية للأولاد وإغفال قدرتها على الإنتاج والمشاركة في التنمية (شلبى، 2019 أ).

وتؤكد آية أبوجمعة (2018) علي أن المساواة هي حجر الأساس لكل مجتمع ديموقراطي يهدف إلى العدل الاجتماعي، وفي جميع المجتمعات تتعرض النساء لأوجه من عدم المساواة، وهذا الوضع يسببه ويزيد من حدته وجود تمييز في الأسرة وفي المجتمع وفي مكان العمل، وفي حين اختلفت الأسباب والنتائج من بلد لآخر، فإن التمييز ضد المرأة واسع الانتشار، ويدعم هذا التمييز بقاء الآراء الجامدة التي لا تتغير والعادات والعقائد التقليدية والثقافات، وتعد مشكلة عدم المساواة فى الحقوق مع الرجل أهم المشاكل التى تعانى منها المرأة المصرية مثل عدم المساواة فى الأجر فى القطاع الخاص، تخطي البعض في الترقيات للمناصب الأعلى بغض النظر عن الكفاءة، وكذلك ما زالت هناك مشكلات وتحديات مثل تلك المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والتمييز النوعي، وأيضا إستمرار العلاقات التسلطية الأبوية في كثير من الشرائح الاجتماعية ، لذلك أصبحت قضايا المرأة المصرية والنوع الاجتماعي ، والعمل على حمايتها، وإتاحة فرص متكافئة لها في مختلف المجالات، من أهم القضايا الاجتماعية المعاصرة، نظراً لتعاظم الدور الذي تلعبه المرأة في مختلف الميادين، والذي يستلزم ضرورة توجيه الاهتمام والبحث في الموارد نحو رفع وزيادة قوة المرأة ومكانتها، حيث تعتبر مكانة المرأة أحد الأبعاد الهامة التي يقاس على أساسها تطور المجتمع ونموه(جيهان بدوى،2010/ حميده سعد، 2018).

وانطلاقا مما سبق استعراضه، وفى إطار الواقع الذى تعيش فيه المرأة المصرية بالمناطق الريفية، يتبين أن التمييز ضد المرأة يمثل واحداً من أهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتحسين واقع المرأة المصرية وتمكينها، لذا أجريت الدراسة الحالية بغرض التعرف على درجة ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية، بالاضافة الي ادراكهن للتمييز النوعي في كل من المعاملات والتعليم والعمل، بوصفهم من أكثر مظاهر التمييز النوعي ضد المرأة إنتشاراً وتأثيراً على المرأة نفسياً واجتماعياً، وهو ما يوضح أهمية الدراسة ومشكلتها في آن واحد.

أهداف الدراسة :

اتساقاً مع ما تقدم في مقدمة البحث ومشكلته، تسعى الدراسة إلى التعرف والوقوف علي كل من:

[1] درجة ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة متمثلة في:

(أ) التمييز ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

(ب) التمييز ضد المرأة في المعاملات.

(ج) التمييز ضد المرأة في التعليم.

(د) التمييز ضد المرأة في العمل.

[2] العوامل المرتبطة والمؤثرة في درجة ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة.

فروض الدراسة:

لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة تم صياغة الفرض النظري التالي:

تتأثر درجة ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة(كمتغير تابع) بكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: سن المبحوثة، الحالة الزواجية للمبحوثة، المهنة الرئيسية للمبحوثة، مستوي تعليم المبحوثة، الانفتاح الثقافي للمبحوثة، الانفتاح الجغرافي للمبحوثة، الدخل الشهري للمبحوثة، الرضا المجتمعي المحلي للمبحوثة، حجم الأسرة، عدد الإناث بالأسرة، متوسط أعمار أفراد الأسرة، مستوي تعليم الأسرة، ومستوى المعيشة.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي:

أولاً: مفاهيم أساسية:

1- مفهوم العنف ضد المرأة : Violence Against Women

بمراجعة تعريفات مفهوم العنف ضد المرأة والتي وردت بكل من: إبراهيم (1988) ، الأمم المتحدة(1993) ، الأمم المتحدة (1995) ، رفيقة حمودة (1997: 97- 98 نقلا عن أميرة الدين)، عبد الحميد (1998: 227) ، فريدة بنانى (1999: 130) ، المركز الديموجرافى (2003: 64) ، لمياء زغير(2008)، النيرب (2008) ، سحر رمضان (2009: 52) ، السيد (2009)، هالة عبد الرحمن (2010)، نورة قنيفة(2010) ، ، ماجدة حجار(2010) ، هيفاء أبو غزالة (2011: 16)، هنادى غريب (2011: 122) ، ناتاشا عيسى (2014) ، هبة أبو حميد (2014)، العادلى (2014)، ربى ششتاوى (2015) ، هبة حسن (2003: 3)، مروة عبد الله (2016)، عزب وآخرون (2016)، كاتية قرماش (2018)، يتبين أن العنف ضد المرأة يتضمن : أى سلوك أو فعل متعمد تجاه المرأة ، مبنى على أساس الجنس "النوع" ويتسم بدرجات متباينة من "التمييز" ، أو الاضطهاد ، أو الشدة ،

أو العقاب ، أو القهر، أو الإهانة ، أو العدوانية ، أو الإكراة أو القسر ، أو الإجبار، أو المنع ، أو القيد ، أو الإستبعاد ، أو الخداع ، أو التهديد ، أو الاستغلال أو الحرمان التعسفى من الحرية وممارسة الحقوق أو التهديد بهذه الأفعال ، والناجم عن علاقات متفاوتة من القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة أو المجتمع على السواء ، ينجم عنه (أو يرجح أن ينجم عنه) أى نوع من أنواع الإيذاء أو أى شكل من أشكال معاناة المرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

2- مفهوم العنف الأسرى ضد المرأة : Family Violence Against Women

بفحص تعريفات مفهوم العنف الأسرى ضد المرأة والتي أوردها كل من : ليلى عبد الوهاب(1991)، أبو الوفا (1998) ، اجلال حلمى (1999) ، التوايهة (1999) ، البصرى (2001) ، الخولى (2007) ، عبد الحميد(2007) ، المحيميد (2008)، موسى (2008) ،نبيلة يسلي (2009) ، الزغبى (2010) ، العزب وآخرون (2011) ، نسيمة عيساوي (2011) ، حمدان (2011)، وفاطمة حسينى (2013) ، أنيسة عسوس(2013)، الجوهرة الزامل وآخرون(2015)، رجاء عبد الودود(2012)، ، الجهاز المركزي للإحصاء(2014) ، ايناس الفردان (2016)، يتبين أن العنف الأسرى ضد المرأة يتضمن : أى سلوك أو فعل متعمد تجاه المرأة في محيط الأسرة "الزوجة ، أو الأم ، أو الأخت ، أو الأبنة" مبنى على أساس الجنس "النوع" ويتسم بدرجات متباينة من التمييز أو الاضطهاد أو القهر ، أو الشدة أو العدوانية أو الإجبار ، والاعتداء ، أو الإساءة ، أو التحقير ، أو المنع ، أو القيد أو الاستبعاد ، أو الضغط النفسى ، أو الإكراة أو القسر ، أو الحرمان التعسفى من الحرية وممارسة الحقوق أو التهديد بهذه الأفعال"، والناجم عن علاقات متفاوتة من القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في محيط الأسرة نتيجة لسيادة الثقافة الذكورية بها ، ينجم عنه (أو يرجع أن ينجم عنه) أى نوع من أنواع الإيذاء أو أى شكل من أشكال معاناة المرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، أو يترتب عليه تدني لأدوار ومكانة المرأة داخل الأسرة.

2- مفهوم التمييز ضد المرأة : Discrimination Against Women

يعرف التمييز ضد المرأة كما جاء بالمادة الأولى من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بأنه "أي تفرقة أو اختلاف في المعاملة، أو استبعاد، أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيلُ من الاعتراف للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بالحقوق الإنسانية، أو التأثير على تمتعها بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأية حقوق أخرى، أو يكون من شأنه أن يمنع النساء من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، بغضِّ النظر عن الحالة الزوجية" (الأمم المتحدة ،1979: 6).

ثالثا:أنماط وأشكال التمييز ضد المرأة: Types of Discrimination Against Women

يأخذ التمييز ضد المرأة أشكال عديدة، فيمكن أن يحدث ذلك من خلال الأفعال التي تؤدي إلى حرمان المرأة من ممارسة حقها أو أن يكون لها تأثير بسبب عدم الاعتراف بوجود عدم مساواة قائم على نوع الجنس قد تواجهه المرأة وهو مايعرف بالتمييز غير المقصود أو غير المباشر ، أو قد يحدث عن طريق إغفال إتخاذ خطوات قوية مثل إتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان تَمَتُّع المرأة بحقوقها كاملة، أوعدم تبني وتنفيذ السياسات الوطنية التى تهدُف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وعدم تطبيق القوانين ذات الصلة بشكل جازم

بين طبقات المجتمع. (أشكال وأنواع التمييز ضد المرأة ، https://ar.wikipedia.org)

وقد أوردت مجلة العلوم الاجتماعية (2019) مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة والمتمثلة في : (1) سلب حق المرأة في التعليم والعمل المناسب لها ، (2) سلب حق المرأة في اختيار الزوج عن قناعة ، وفرض أزواج بالقهر مما يؤدى إلى فشل الحياة الزوجية ، (3) ممارسه الأزواج لحقهم في الطلاق بدون أسباب حقيقية مقنعة مما يؤثر سلباً على نفسية المرأة وأولادها ومستقبلها ، (4) عدم اشتراك المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية بالشكل والمستوى الواجب ، (5) حرمان المرأة في بعض الأحيان من حقوقها الاقتصادية ، (6) بعض المجتمعات غير الإسلامية تستغل المرأة في ممارسة البغاء السافر أو المستتر لأسباب اقتصادية ، (7) ممارسة أعمال الاغتصاب ضد النساء في بعض المجتمعات تحت تأثير تعاطي المخدرات والمسكرات ، (8) النظر للنساء على أنهن مخلوقات من الدرجة الثانية أو أقل قدراً من الرجال.

وفيما يلي أهم أنماط وأشكال التمييز ضد المرأة:

1- التمييز قبل مرحلة الميلاد:

يذهب بعض المحللين إلى أن التمييز ضد الفتاة أو تفضيل الولد على البنت يبدأ قبل الولادة ، أثناء الاستعداد للمولود الذي تختلف مفرداته بالنسبة للولد عنه بالنسبة للبنت ، فإذا علم أفراد الأسرة بأن المولود المنتظر ولداً فإن ذلك يلقي فرحة عندهم وتقدير مختلف تماماً عما يحدث عند علمهم بأن المولود المنتظر بنتاً ، وفي بعض الأحيان تحزن الأسر إذا علمت أن المولود القادم أنثى – خاصة بالمناطق الريفية - حيث يفضل إنجاب الذكور على الإناث لأسباب واهية منها ، استمرارية الأسم العائلى وخلوده ، الحفاظ على كيان الأسرة واسمها وعائلها في المستقبل ، بالإضافة إلى أن إنجاب الذكور يضمن صيانة ممتلكات الأسرة بعد موت الأب ، والبعض يرى أن إنجاب الولد قد يضمن للأب المساعدة المادية والتأمين لأسرته في مرحلة شيخوخة الوالدين ، أو لأن الولد قادر على حماية نفسه أكثر من البنت ، كما يعتبر البعض الولد جاه وعز وامتداد لشجرة العيلة ويُعتمد عليه في المستقبل ، ولهذه الأسباب فإن إنجاب الذكور يدعو للفرحة والابتهاج ويكسب الأم قيمة داخل أسرة زوجها وأسرتها وفى الإطار العام للمجتمع ، ويعد عنصر التقبل عاملاً هاماً في ترسيخ قيمة الذكورة ، ولأننا نعيش في مجتمع ثقافته تعطى الأولوية للطفل الذكر وتحصنه بمميزات لا تحصل عليها الطفلة الأنثى ، ينتقل الاتجاه إلى معاملة الفتاة عبر أفراد الأسرة ، فتتعامل على أنها النوع الأضعف والأقل قدرة ، ويسود ذلك المنحى الفكرى لدى العامة ، وهنا يشيع النقص الأنثوى الذي يرجع الفروق بين الجنسين إلى عوامل وراثية ، ذلك المنحى الذي توصلت الوسائل الموضوعية في القياس إلى عدم صحته والى ارجاعة - إن وجد - إلى عوامل التنشئة الاجتماعية التى تدعم فكرة الفروق بين الجنسين منذ المراحل العمرية المبكرة ، وتشير الدراسات الاجتماعية التي أجريت في هذا الإطار إلى أن تفضيل الولد على البنت داخل الأسرة ، يترتب عليه آثار نفسية سيئة لدى الأنثى، لاسيما في السن الصغيرة ، ويسبب لها إيلاماً فتنمو غير سوية (سوسن عبد اللطيف، 1997: 44 / هنادى غريب ، 2011: 150/ سحر رمضان، 2009: 60 / محمد وبركات ، 2016 : 711 / شلبى ، 2019 ب).

2- التمييز خلال عملية التنشئة الاجتماعية

يرجع التميز ضد المرأة إلى عملية التنشئة الاجتماعية والتى تتم فى مجتمع يسود فيه الثقافة الذكورية ، والتى تعلى من شأن وقيمة الرجل باعتباره الأكثر ايجابية وعقلانية وتحملاً

للمسئولية عن المرأة فى شتى مواقف الحياة ، الأمر الذي يؤدى إلى تهميش دور المرأة ويحد من فعاليتها فى المجتمع ، ويتم تطبيع النشئ "ذكوراً وإناثاً" على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها ، ومن ثم تترسخ في أذهانهم قيم ومبادئ الذكورة ، مما يجعلهم أكثر تمسكاُ بها بإعتبارها جزء من كيانهم الثقافى ، ومن المثير للدهشة أن نجد الكثير من النساء خاصة في الريف أكثر تمسكاً بل واستماته في الدفاع عن هذه القيم ، وربما يرجع ذلك إلى أن هذا التمسك يعنى من وجهة نظرهن الانصياع لقيم وتقاليد المجتمع ، ومن ثم فإنها تحقق لهن ولبناتهن فرص أفضل في الحياة في ذلك المجتمع، لذلك يعتبر عنصر التقبل عاملاً هاماً فى ترسيخ قيم الذكورة والمبادئ التى تقوم عليها هذه القيم ، ويكون ذلك بصورة واضحة فى المناطق الريفية ، فبنظرة متميزة للطفل الذكر من قبل أمه لأن هو الذى يحمل أسم العائلة ويحافظ على وجودها على عكس الأنثى التى تنتقل فى آخر الأمر بالزواج إلى عائلة أخرى(زايد ، 2002: 15- سامية الساعاتى، 2006: 329-312 - مروه البكل، 2010: 121).وفى هذا الشأن يرى العزبى والحيدرى (1990: 12 ر) أن تطبيع المرأة منذ طفولتها يختلف تماما عن تطبيع الرجل منذ طفولته ، والقيم التى يعكسها هذا التطبيع تخلق نمطين مختلفين للجنس ، فالطفل في علاقتة بالأخرين يعامل باعتباره ذكر معاملة تختلف عن تلك التى يعامل بها إذا كان أنثى ، وكذلك فيما يتوقعة منه الآخرون ، ومن أمثلة القيم الخاصة بالجنس في الثقافة المصرية - وفى غيرها من الثقافات- القيم المتعلقة بالرجولة والأنوثة ، فليس من قيم الرجولة مثلا أن يلزم الرجل البيت لرعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية ، أما من ناحية قيم الأنوثة فإن الرقة والحياء، والعفة والبعد عن مظاهر الخشونة والأعمال الشاقة تعتبر من أمثلتها.

ويحدث تميزاً بين الأنثى والذكر داخل الأسرة الواحدة ، حيث أن أساليب التنشئة الاجتماعية من خلال الثقافة الذكورية والتنظيم الأبوى للمجتمع ، تهتم بإعداد الذكر من سن مبكرة نسبياً للحياة الواسعة خارج نطاق الأسرة ، واعداد الأنثى للحياة الضيقة المحدودة بحدود الأسرة ، وذلك من خلال الممارسات التالية : التميز بين الذكر والأنثى وعدم الاعتدال بينهما فى التدليل أو القسوة ، تعليم الفتاة للطبخ وأعمال الخدمة المنزلية سواء كان ذلك بإرادتها أو قهراً لها لاعدادها لدورها المستقبلى باعتبار أن الست مكانها البيت وبس ، وينظر البعض إلى تدليل الفتاة على أنه خطأ، ولذلك فهى تجبر وهى طفلة على ترك اللعب واللهو لمساعدة أمها فى أعمال المنزل ، كما تجبر على خدمة الذكور داخل الأسرة ، وتعاقب إذا رفضت ذلك ، بالإضافة إلى منع الأنثى من الخروج من المنزل إلا للضرورة ، كما تمنع الأنثى من ممارسة الألعاب الرياضية بحجة المحافظة على أنوثتها ، كما يؤنبون الأنثي على كثير من التصرفات التي يتسامحون فيها مع الصبي، بالإضافة إلى التميز بين الصغير والصغيرة فى العقاب سواء من حيث مجرد وقوعه أو من حيث جسامة وتكرار العقاب ، وتخضع الفتاة منذ طفولتها لتربية صارمة تتطلب منها الطباع اللينة وانخفاض الصوت عند الضحك في حين يترك للفتى حرية الكلام والتصرف ويتدرب الصبي ليكون شجاعا قويا لا يبكي ، في حين توجه البنت لتكون هادئة وسلبية وضعيفة، ويكون ذلك مقدمة لتدريبها على دور الزوجة المطيعة الخاضعة للزوج من دون أى اعتراض على سلوكه أو آرائه حتى ولو كانت خاطئة ، بالاضافة الي تصرف الرجال نيابة عن السيدات من منطلق الرجال قوامون علي النساء ، مما يشعرها بالقهر وتدنى مفهوم الذات لديها، كما أن بعض الأسر تلجأ لحرمان الأنثى من التعليم أو من إكمال التعليم بحجة أنه ليس من الأولويات بينما يعتبر تعليم الذكور

استثماراً ، على عكس تعليم الإناث ، حيث مازال الكثيرين ينظرون إليه على أنه ليس له عائد بمعنى أن خيرها طالع بره ، لأن الزوج هو الذى سيحصد ثمرة تعليمها ، مما يؤثر في النهاية علي درجة اكتسابهن للقيم والعادات والأفكار السلبية، خلال المواقف المتعددة التي مرت بهن وتعاملن فيها مع الآخرين - سواء على نحو مباشر أو غير مباشر - خلال تنشئتهن الاجتماعية(رفيقة حمودة، 1997: 101 / ناهد رمزى ، 2001: 3 ب / الزغبى ، 2010: 39 / هنادى غريب، 2011: 151-152 / محمد وبركات ، 2016 : 711 / شلبي ، 2019 ب).

3- التمييز في التغذية والعناية الصحية

وتنتشر ظاهرة تفضيل الولد على البنت في مصر -خاصة بالمناطق الريفية- بشكل يعمق مدى التوارث المعرفي والثقافي الخاص بالنظرة للمرأة في المجتمع المصري ، حيث ينظر إلى الولد في الريف المصري على أنه الساعد الأيمن لوالده وهو الذي يجب أن توجه إليه الرعاية الكاملة، ومن أبرز مظاهر العنف ضد الطفلة الأنثى التمييز في التغذية والعناية الصحية ، يتمثل في سوء تغذية الفتيات وإهمال الرعاية الصحية لهن بالمقارنة بالولد ، فالكثير من الأمهات يحرصن على إرضاع الصبيان لفترة أطول من تلك التي تخصص للبنات ، وفي معظم الأحيان تحرص الأسرة على تقديم غذاء أفضل للولد عنه للبنت، وتتلهف بعض الأسر على الذهاب للطبيب بالولد أسرع من البنت(شلبي ، 2019 ب).

4- التمييز ضد المرأة في التعليم

لقد ساهمت النظرة الدونية للأنثي في مصر - خاصة بالمجتمعات الريفية والمناطق العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية- في انتشار الأمية بشكل كبير بين الفتيات بهذه المناطق ، ويرجع ذلك لأمور عديدة منها : (1) رغبة المزارعين ساكني المناطق الريفية في إبعاد الفتيات عن التعليم من منطلق أن البنت ستتزوج وتذهب لزوجها ولن يعود على أسرتها منفعة ، (2) نظرة المجتمعات الريفية إلى الفتاة على أن دورها يقتصر على تربية الأولاد والبقاء داخل المنزل ، (3) زيادة عدد أفراد الأسرة داخل الريف ومن ثم يحدث تفضيل للولد الذكر على البنت في الالتحاق بالمدارس لعدم قدرة الأسرة على تعليم الأولاد والبنات معاً لقلة موارد الأسرة المالية ، (4) في المناطق العشوائية يؤدي غياب خدمات التعليم وضيق موارد الأسرة إلى إحجام الآباء عن تعليم الفتاة والاكتفاء بتعلم الولد، (5) غياب دور الأسرة في المتابعة فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي للأولاد بسبب قلة الموارد المالية، إضافة إلى كون معظم الأمهات غير متعلمات في المناطق الريفية والعشوائيات ، ومن ثم لا يتمكن من متابعة الأولاد والبنات على حد سواء في التحصيل الدراسي، ويمثل ذلك أحد أسباب التسرب من التعليم والانضمام لقوافل الأمية ، وبالتالي فإن هناك أدوار كثيرة مطلوب التركيز عليها في إطار تعليم الفتيات، لاسيما في المناطق الريفية والعشوائية وفي مقدمتها دعم الأسر مادياً لتشجيعها على تعليم الفتيات والحد من مخاطر انتشار الأمية على المجتمع المصري بأسره. (شلبي ، 2019 ب).

ولما كانت الطفلة ما هى إلا صورة مصغرة للمرأة ، والطفل ما هو إلا صورة مصغرة للرجل ، فقد خلقت لمهمة واحدة طبيعية وهى القيام بأعمال البيت ، ومن ثم فهى ليست بحاجة إلى إكتساب المعرفة ، فذلك يسحب حق التعليم من الأنثى ويحكم عليها بالحرمان منه وان سمح لها بالتعليم والعمل فهذا من أجل تحسين فرصها في الزواج ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأمية من الإناث ، ويرجع تزايد نسبة الأمية بين النساء إلى عاملى

الفقر والجهل كأكثر العوامل تأثيراً على عدم إلحاق الأطفال بالمدارس ، والأنثى أول ما يضحى بها باعتبارات الذكر هو العائل فى المستقبل ، وبسبب تلك العادات والتقاليد ونظرة الأسرة لتعليم الفتاة يحصل الذكور على امتيازات تعليمية أكثر من الإناث ، وهناك مظهر آخر أكثر عنفاً مرتبط بأمية المرأة وهو تزويجها مبكراً قبل السن المحدد فى القانون أى قبل أن تبلغ الطفلة أشدها من الوجهة الفسيولوجية ، وتزويج القاصرات فى سن مبكرة له مبررة اجتماعياً وهو التخلص من عبء الفتاة التى يثقل كاهل أسرتها اقتصاديا واجتماعياً (زينب شاهين، 1993: 264/ سحر رمضان، 2009: 5-6 / الزغبى ، 2010: 39 / الصباغ ،2010).

وتؤكد نادية رضوان (1997: 237) على أن من المتفق عليه أن تعليم المرأة هو المدخل الأساسى لدعم دورها في التنمية الشاملة ، كذلك من المتفق عليه أن أحد المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التنمية في أى مجتمع هو المشاركة الجادة من جانب كل مواطن قادر على العطاء سواء كان رجلاً أو امرأة . لذلك فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن تعليم الإناث يعد أحد أهم الاستثمارات التى يمكن لأى بلد نامى أن يحققها لمستقبله ، وذلك لأن التعليم يسهم بشكل واضح في تدعيم شخصية المرأة وثقافتها ويجعلها أكثر إدراكا ، كما يترتب علي تعليم الفتيات توسيع آفاق المرأة ، وتفعيل مساهمتها مع الرجل في زيادة دخل الأسرة، ومن ثم مشاركة الرجل في تحمل الأعباء الحياتية وتلبية احتياجات الأسرة المتزايدة في ظل الأزمات الاقتصادية المتصاعدة وزيادة الأسعار وغلاء المعيشة بالاضافة الي زيادة عدد أفراد الأسرة ، ومن ثم تظهر أهمية الحاجة إلى محو أمية الفتيات اللاتي لم يتمكن من إتمام التعليم أو اللاتي لم يلتحق أصلا بالمدارس والعمل على إكسابهن مهارات فنية ومهنية بحيث يمكن لهن دخول سوق العمل ومساعدة الرجل في مواجهة الأعباء الحياتية المتزايدة للأسرة (إيناس كامل: 2006: 77/سمية عبد المولي، 2009 : 20– 31/ شلبي، 2019 ب).

5- التمييز ضد المرأة في العمل:

كما يمتد التمييز الي المجال الاقتصادى حيث تشير البيانات إلى انخفاض مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل حيث تمثل 6% من قوة العمل الاجمالية ، وإرتفاع نسبة البطالة بين الإناث بالمقارنة بالذكور حيث تمثل نسبتها بين النساء أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلتها بين الرجال ، وتراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى سوق العمل بالأخص فى القطاع الخاص غير الرسمي والذى تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل ، وعدم المساواة مع الرجل في الأجر، وأيضا تخطي البعض في الترقيات للمناصب الأعلى بغض النظر عن الكفاءة، كما أنها تعانى من التميز المهنى والذى يتضح من توزيع المرأة على قطاعات العمل ، حيث تشير البيانات ونتائج الدراسات إلى أنه نتيجة لفقر الأسرة ، وعدم امتلاك أراضي زراعية ، دفع الغالبية العظمى من السيدات العاملات للعمل بالقطاع الزراعى وقطاع الخدمات ، ومن ثم محدودية مشاركتهن في القطاع الانتاجى ، مما أدى إلى تدنى مستوى أجورهن بالمقارنة بالرجل ، وهذا يعكس تمييزاً في الأجور بين المرأة والرجل ، ومن الأسباب المؤدية لذلك أيضا ، وجود الإناث بشكل مركز في الأعمال منخفضة الأجر بالإضافة إلى الأعراف الثقافية التى تمنع المرأة من الالتحاق ببعض الأعمال التى يؤديها الرجال ، كل ذلك أدى إلى حرمان المرأة من الحصول على فرص اقتصادية تساعدها في تحسن وضعها ومكانتها في المجتمع ، مما يؤكد علي أهمية وضمان تحقيق المساواة بين النوعين فى ظروف العمل والأجر من خلال سن تشريع قانوني يحظر التمييز فى التعيين أو

فى الدرجة أو المسمي الوظيفي بسبب النوع ، كما أن مظاهر التميز ضد المرأة في سوق العمل تزداد وضوحا في سوق العمل غير الرسمى أو غير المنظم ، حيث لا يستفدن من تشريعات العمل أو من التأمينات الاجتماعية ، وهو ما يجعلهن في أغلب الأحوال لا يحصلن على أى غطاء للرعاية الاجتماعية ، كما أن التميز الحقيقى يظهر بوضوح في توزيع النساء بين القطاعات الأكثر استقرارا والأخرى الأقل استقراراً ، حيث يتم توزيعهن إلى القطاعات الأقل استقراراً ، مما يؤدى إلى حصولهن على أعمال متدنية وبأجر منخفض (فهيمة شرف الدين ، 1998: 66- 77/ هبة نصار، 2002: 343- 344 / منصور، 2002: 322 / هبة نصار، 2009 :4-6/ هالة صقر ، شحاته ، 2009 : 10 / أميرة الحداد ، 2009 : 32 -47/ دينا مندور، 2009: 48- 62/ مروة البكل، 2010: 113- 114/ مرفت السيد، 2018 : 121 / آية أبو جمعة، 2018 / شلبي ، 2019 ج).

وتتعرض المرأة في الريف لتميز مضاعف يفرضه طبيعة البنيان الاجتماعى التقليدى ، حيث تزداد نسبة العاملات لدى الأسرة الريفية بدون أجر بالمقارنة بالذكور ، كما أن معدلات بطالة الإناث في الريف تفوق معدلاتها بين الذكور لدرجة يمكن القول معها بأن المجتمع يتجه نحو حالة يمكن تسميتها بتأنيث الفقر ، بالرغم أن الفلاحات المصريات يمثلن 48% من حجم العمالة الزراعية ، ويقمن بإنتاج أكثر من 40% من الحاصلات الزراعية إضافة إلى مهامهن الأخرى ، إلا أن 71% منهن لا يحصلن على أجر عن العمل ، ولا يحصلن سوى على 10% من الدخل ، كما تصل نسبة الأمية بينهن إلى حوالى 70% فضلا عما يعانينة من تدنى مستوى الرعاية الصحية والحرمان من ضمانات قوانين العمل ، والتأمينات الاجتماعية (فريدة النقاش، 2008: 2-5).

وما يؤكد على قدرة المرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادى الزراعى ، أن دورها الاقتصادى قد تعاظم في الريف بعد هجرة عدد من الرجال إلى المدينة أو البلاد العربية بحثاً عن مورد آخر للدخل ، تاركين مسئولية العمل الزراعى وإدارة المنزل للمرأة ، فتحملت العبء وخرجت تتعامل مع الآخرين واشتركت في عمليات البيع والشراء والتسويق، (فاطمة كاظم، وأبو طاحون، 2003: 51). وتشير مها محمد (2003: 242) إلى أن المرأة الريفية تعانى من العديد من المشاكل التى تحول دون مساهمتها في تنمية مجتمعها المحلى ، نظرا لوجود بعض العادات والتقاليد السلبية الخاصة بالمرأة ، وإنتشار الفقر والجهل ، وإنخفاض الرعاية الصحية واختصار دور المرأة على رعاية الأسرة والانجاب ببعض المناطق وصعوبة تمكين المرأة . لذلك ترى مرفت السيد (2011: 951) أن من أهم التحديات أو المشكلات التى تواجه تمكين النساء هى مكافحة الفقر والبطالة ، حيث تكون المرأة هى الضحية الأولى ، وأيضا سياسات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة ومالها من آثار سلبية على المرأة ، وضعف برامج التدريب المهنى ، وسيادة التقاليد الاجتماعية السلبية التى تعوق دخول المرأة الحياة النيابية والسياسية ، ومن أهم الحلول المطروحة للتغلب على بعض مشكلات المرأة تتمثل في دعم برامج مكافحة الأمية بين النساء وخاصة الريفيات ، دعم السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة ، نشر الوعى بأهمية دور المرأة في المجتمع باعتبارها شريكة منتجة .

ويشير الخولى (2007) إلى أن من أهم أسباب الفقر الريفى تهميش دور المرأة الريفية وعدم ادماجها في العملية الانتاجية والاقتصادية والسياسية ، وعدم الاعتراف بدورها الحيوى وعدم تمكينها من حقوقها الاجتماعية والسياسية ، ويتفق كل من هبة الليثى (2002)

وخاطر(2003) على أن مكافحة فقر المرأة يؤدى إلى رفاهية المجتمع ككل ، ليس فقط لأن المرأة تشكل نصف المجتمع ، ولكن أنه قد ثبت أن الزيادة في دخل المرأة يؤدى إلى زيادة انفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما تؤدى إليه الزيادة في دخل الرجل ، وبالتالى زيادة رأس المال البشرى للمجتمع ككل ، بالإضافة إلى مردود التعليم على معدل المواليد وتغذية الأطفال .

أن المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في سوق العمل تتطلب ، أقرار مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كأساس لسياسة العمالة ، وإزالة التميز على أساس النوع "الجنس" ، وتحسين فرص وصول المرأة إلى التقنيات الحديثة والمبتكرة والتى تمكنها من الخروج من دائرة الاعمال التقليدية والمنخفضة الأجر ، وتغير السياسات التي تدعم تقسيم العمل على أساس النوع "الجنس" وتقديم الدعم المؤسسى في مجال الأمومة والطفولة وتوفر الخدمات في مجال رعاية الأطفال ، وتشجيع الرجال على القيام بدور فعال في جميع مجالات المسؤوليات الأسرية والمنزلية بما في ذلك المشاركة في تربية الأطفال والأعمال المنزلية (الأمم المتحدة ، 1980 ـ الأمم المتحدة، 1985 ـ الأمم المتحدة، 1995 أ ـ الأمم المتحدة، 1995 ب).

وتؤكد الأمم المتحدة على مجموعة من الإجراءات المتعلقة بعمل المرأة منها، العمل على ايجاد فرص كاملة ومتكافئة للمرأة فى مجال العمل ، وأن هذا الإجراء قد يتطلب من المرأة والرجل الجمع بين العمل بأجر والمسؤوليات المنزلية ، والعناية بالأطفال ، حتى تتمكن النساء من الاندماج فى تنمية مجتمعاتهم ، وتشجيع مشاركة الرجل فى المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال ، وزيادة عدد النساء فى وكالات وهيئات التنمية ، وزيادة مشاركتهن فى اتخاذ القرارات بكل من منظمات العمل الدولية والوطنية والهيئات الاستشارية ، إزالة العقبات التى تحد من التحاق النساء والفتيات بالمدارس ومراكز التدريب ، والاعتراف بدور ومساهمة المرأة فى التنمية الاقتصادية وإجراء التعديلات اللازمة للحد من بطالة المرأة ، ووضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق مساواة المرأة بالرجل فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تكفل مشاركتها مع الرجل ، فى جميع ميادين العمل ، وبجميع الوظائف وحصولها على الأجر المتساوى عن العمل المتساوى وتغيير السياسات التى تدعم تقسيم العمل على أساس النوع "الجنس" وضع التشريعات والقوانين اللازمة لمنع المضايقات والتحرش الجنسى فى العمل ، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى للمرأة ، وتخفيف العبء الثقيل الذى تقوم به فى المنزل وخارجة ، عن طريق إنشاء المزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال وتوفير التقنيات الحديثة التى تخدم المرأة ، وتحسين المركز الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والقانونى والثقافى للمرأة (الأمم المتحدة ، 1980 ـ الأمم المتحدة، 1985 ـ الأمم المتحدة، 1995 أ ـ الأمم المتحدة، 1995ب).

ومن أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ، ينبغى على الحكومات توفير تسهيلات من أجل المساواة فى شروط وفرص العمل ـ بما فى ذلك المكافئات ، والضمان الاجتماعى المناسب ، وينبغى أن تعترف الحكومات بحق الرجل والمرأة فى العمل فى ظروف متساوية ، واتخاذ التدابير لتنفيذ ذلك ـ بغض النظر عن الحالة الزواجية ـ والمساواة بينهما فى فرص الوصول إلى مجموع الأنشطة الاقتصادية، كما ينبغى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تكفل مشاركة المرأة ـ كشريك على قدم المساواة ـ مع الرجل فى جميع ميادين العمل والمساواة فى الوصول إلى جميع الوظائف وتنسيق التشريعات بشأن حماية المرأة فى العمل

، مع حاجة المرأة إلى العمل، كما ينبغى اعتماد التشريعات والتدابير الأخرى وتنفيذها لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة فى الحق فى العمل ، وفى المزايا المقررة فى حالة البطالة (الأمم المتحدة ، 1985: 27-32).

كما ينبغى أن تقوم الحكومات أو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، بالاستثمار فى تعليم النساء والفتيات ، وتنمية مهارتهن ، وبيان الحقوق القانونية والاقتصادية للمرأة ، من أجل تمكينهن من الإسهام بفعالية فى النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة والاستفادة منهما ، كما ينبغى اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا ، ويجب القضاء على ممارسات أرباب العمل التميزية ضد المرأة ، والقضاء على أوجه التباين فى الدخل المبنية على اختلاف النوع "الجنس" (الأمم المتحدة ،1994: 21-27).

6- تشغيل الفتيات الصغيرات كاحدى مظاهر التمييز:

تعد ظاهرة تشغيل الفتيات الصغيرات إحدى مظاهر التمييز والتفضيل بين الولد والبنت ، حيث تلجأ بعض الأسر نتيجة للفقر وتدهور أحوالها الاقتصادية إلى تشغيل بعض أولادها الصغار لسد احتياجات هذه الأسر المادية ، وفي هذا الإطار ينصرف ذهن ولي أمر الأسرة إلى تشغيل فتيات الأسرة الصغيرات في مهن وحرف مختلفة في المصانع والمزارع أو حتى كخدم في البيوت ، في حين تحافظ الأسرة على الولد واستمراره في التعليم وتوفير الإمكانيات اللازمة له حتى ولو على حساب أخته الصغيرة(شلبي ، 2019 ب)

7- التمييز ضد المرأة في الاعلام

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام والتي تلعب دوراً هاماً في تشكيل عقول واتجاهات الأفراد ، فهي وللأسف تلعب دوراً خطيراً في تهيئة المناخ العام للعنف والتمييز ضد المرأة ، وذلك عبر إشاعة صور فنية ودرامية تجعل من العنف والتمييز ضد النساء أمراً طبيعياً وسائداً ومنتشراً ، قلما يواجه بإدانه واضحة وقوية على سبيل المثال تصبح النماذج الأكثر ظهوراً للمرأة نموذج المرأة اللعوب التي تثير الرجال بمفاتنها لتحقيق مصالحها ، ونموذج المرأة الضعيفة التي تضر بها الدنيا من كل اتجاه وعندما يبرز نموذج قوى للمرأة يتم إبرازها على أنها مسترجلة سلطوية تسعى لتغير قواميس الكون وكالعادة يتم ترويضها في النهاية لينتصر عليها الرجل (هنادى غريب، 2011: 162 نقلا عن Weaver).

وفيما يتعلق بصورة المرأة المصرية في الإعلام المصري ، فإن الواقع يؤكد علي أن وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها ، تلعب دورا فعال في نشر وترويج الصورة الذهنية الخاصة بالمرأة ، ووفقا للدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإن المعالجة الإعلامية تركز على قضايا لا تمثل أولوية للمرأة المصرية في كثير من الأحيان ، مثل المشاركة السياسية ، في حين تفضل قضايا ذات أهمية وطيدة للمرأة مثل الفقر والأمية والبطالة ، التي تكون أشد وطأة على المرأة المصرية ، في ظل الأوضاع الاجتماعية السائدة ، والتي تكشف عن ارتفاع نسبة المرأة المعيلة في بعض المجتمعات الريفية والبدوية والعشوائيات ، ويضاف إلى ما تقدم ، أن بعض الدراسات أكدت علي أن الإعلام ساهم في طرح صورة سلبية للمرأة المصرية العاملة ، باعتبارها غير قادرة على العمل وتشكل عبئاً على العلاقات الاجتماعية ، من منطلق عجز المرأة عن التوفيق بين متطلبات الخروج للعمل وبين احتياجات الأسرة ، وتشير الدراسات إلى أن الملامح العامة للصورة النمطية التي تقدم بها المرأة المصرية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع ، هي انعكاس لمؤشرات الوضع الاجتماعي للمرأة داخل

المجتمع مثل تفضيل الذكور على الإناث ، وحرمان المرأة من حقها في اختيار الزوج ، وحق الرجل في طلاق زوجته وفي تعدد الزوجات ، وتقييد حق المرأة في بعض شرائح المجتمع المصري في التعليم وممارسة الحياة السياسية، فضلا عن غياب الحماية القانونية والتشريعية الممنوحة للرجل بما يؤصل التمييز الواضح ضد المرأة(شلبى، 2019 ج)

وفى هذا المجال تشير ريم زناتى (2008: 186- 187) إلى أن الصحف المصرية القومية والخاصة لم تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة من حيث أداء الأدوار في المجتمع حيث أنها: (1) ركزت على القضايا التى تتعلق بالاهتمامات العامة للمرأة مثل الموضة والأزياء والتجميل ، ولم تتطرق بالقدر الكافى إلى القضايا الجادة التى تؤكد على دور المرأة في المجتمع ومشاركتها في عملية التنمية. (2) تأخر اهتمامها بقضية المساواة بين الرجل والمرأة. (3) ركزت الصحف على ابراز المرأة المصرية من خلال أدوارها التقليدية كزوجة وأم ، ومربية ، ولم تهتم بإبراز الأدوار المجتمعية والانتاجية للمرأة.(4)عدم الاهتمام بتناول قضايا المرأة السياسية ، وهو ما يساعد على تكريس مبدأ عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وبالتالى يعد نوعا من التميز بين الرجل والمرأة. (5) ركزت الصحف موضع الدراسة على جهود المرأة في الحضر ، مع اهمال قضايا المرأة الريفية ، وهو ما يعد تميزا بين قطاعات المرأة ، كما لا يسهم في حل المشكلات الكثيرة التى تعانى منها المرأة في الريف مثل الأمن وختان الإناث وغيرها .

8- التمييز ضد المرأة في السكن

يحظي الحق في السكن اللائق باعتراف علي نطاق واسع في قوانين حقوق الانسان الدولية والوطنية ، وترد أولي الاشارات الدولية الي هذا الحق في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948(الفقرة 1 من المادة 35) ، كما جري تقنين ذلك لاحقاَ في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 (الفقرة 1 من المادة 11) ، الذي يعد أهم مصدر قانوني دولي للحق في السكن اللائق ، ويتبع في الأغلب الاعتراف بالحق في السكن اللائق بوصفه أحد العناصر المكونة للحق في مستوي معيشي ملائم ، وان كان يفهم في العادة بأنه حق انساني قائم بذاته، ثم ورد في اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المراة (الفقرة 2 من المادة 14) والتي تؤكد علي التمتع بظروف معيشية ملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان والمرافق الصحية والامداد بالكهرباء والماء والنقل والمواصلات ، كما أكدت علي اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء علي التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بملكية وحيازة الممتلكات والاشراف عليها وادارتها والتصرف فيها كما جاء في (الفقرة 1 من المادة 16) ، بالإضافة لما ورد بكل من اتفاقية حقوق الطفل ، والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد أسرهم(الأمم المتحدة ، 1993 / الأمم المتحدة ، 2005 أ / الأمم المتحدة ، 2005 ب / الأمم المتحدة ، 2012)

وعلي الرغم من ذلك لا يزال الحق في السكن غير مكفول في كل مناطق العالم ، لا سيما للفئات المستضعفة من النساء ، واتجه اهتمام المحافل الدولية في العقود الأخيرة نحو الصلات بين العنف ضد المرأة ، بما فيه العنف المنزلي ، وعدم التمتع بالحق في السكن اللائق ، واكدت مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تقريرها لعام 2000 عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية وآثارها علي العنف ضد المرأة ،

أن فقر المرأة مقروناً بتقص بدائل الاسكان ، تجعل من الصعب عليها الإبتعاد عن أوضاع العنف داخل الأسرة ، وأكدت مجدداً أن لعمليات اعادة الاسكان قسراً والطرد من المنزل والأرض بالقوة أثراً أكبر حدة علي المرأة منه علي الرجل ، خاصة عندما ترتكب تلك الانتهاكات من الزوج أو أقارب الزوج ، وفي عام 2009، ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أن "الأثر الذي تتركه عمليات الإجلاء التي تنفذها في معظم الأحيان الميليشيات او القوات المسلحة هو أثر مدمر للغاية علي النساء ويرتبط بارتفاع معدلات العنف البدني والنفسي والاقتصادي مثل عمليات الإجلاء وأثناءها وبعدها ، وينطبق هذا الوضع علي كل من العنف الممارس ضد المرأة علي يد سلطات الدولة ، والجهات الفاعلة من غير الدول ، وأفراد المجتمعات المحلية ، فضلاً عن العنف الذي تتعرض له من شريكها أو أقاربها داخل المنزل، وفي الوقت ذاته ، أكدت لجنة حقوق الانسان دوماً في قراراتها بشأن مساواة المرأة في ملكية الأرض وامكانية حيازتها والتحكم فيها ومساوتها في حقوق التملك والسكن اللائق ، ان التمييز الذي تواجهه المرأة ، من الناحية القانونية ، فيما يتعلق بامكانية حيازة الأرض والممتلكات والمساكن ، يشكل انتهاكاً لحق المراة الانساني في الحماية من التمييز، وأكدت اللجنة أيضا من جديد التزام الدول باتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء علي التمييز ضد المرأة من قبل أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، لاسيما مؤسسات الاقراض المالية ، وأوضحت اللجنة بأن تقوم مؤسسات التمويل الاسكاني والمرافق الائتمانية بالتصدي للتمييز، وشجعت الهيئات الوطنية وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة علي توفير الموارد والمعلومات وتقديم التثقيف في مجال حقوق الانسان فيما يتعلق بمساواة المرأة في ملكية الأرض وامكانية حيازتها والتحكم فيها ومساوتها في حقوق التملك والسكن اللائق ، وتضمين التشريعات المتعلقة بمكافحة العنف الأسري لحماية حق المراة في السكن الملائم (الأمم المتحدة ، 2012 ، 1- 25)

رابعاً : سبل القضاء على التمييز ضد المرأة:

تُلزِم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، الدولَ الأطراف ليس فقط بإدانة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بل واتخاذ الإجراءات المختلفة للقضاء عليه من خلال القيام بما يلي: 1- تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في تشريعات الدول ودستورها، 2- اتخاذ التدابير المناسبة لحظر كل أشكال التمييز ضد المرأة ، 3- إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة بالمساواة مع الرجل، 4- الامتناع عن أي ممارسة تمييزية ضد المرأة، 5- اتخاذ التدابير المناسبة لإلغاء الأنظمة والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة ، 6- إلغاء كافة أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تعد تمييزاً ضد المرأة، 7- اتخاذ كافة التدابير المناسبة في مختلف الميادين الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية ، 8- تعديل الأنماط الثقافية، والاجتماعية لسلوك كل من المرأة والرجل، لتحقيق القضاء على العادات العرفية، وكل الممارسات القائمة على أدوار نمطية للمرأة وللرجل ، 9- اتخاذ كافة التدابير المناسبة لمكافحة الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة، 10- القضاء على الأدوار النمطية للجنسين، 11- المساواة في التعليم، وإعطاء المرأة فرص في المنح الدراسية، والقضاء على المفاهيم النمطية عن المرأة والرجل في كافّة مستويات التعليم، 12- المساواة في العمل والحقوق المتعلقة بالعمل، من خلال ضمان الحقوق المتساوية في فرص العمل، وضمان حرية اختيار المهنة، وحق التدريب، وضمان حق المساواة في الأجر، وضمان الحقوق المتساوية في المرض، والتقاعد، والشيخوخة، ومنع فصلها بسبب الحمل، أو

الزواج، وإعطائها إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وتوفير مرافق العناية بالأطفال، 13- المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والخدمات المتعلّقة بتنظيم الأسرة ، والخدمات اللازمة للولادة والتغذية والحمل خلال فترة الرضاعة والحمل، 14- المساواة في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، عن طريق ضمان حقوقها في الاستحقاقات العائلية، وأن يكون لها استقلال مالي، وبيت، وأن تحصل على قروض مصرفية، ورهون عقارية، 15- المساواة في الحياة الخاصّة في العلاقات الأسرية والزواج، حيث يكون لها نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفيما يتعلّق بالأطفال، ومن حيث الوصاية، والحضانة، والإنجاب.

خامساً : الدراسات السابقة:

توافرت للمراجعة مائة وسبع وأربعون بحثاً ودراسة، أمكن تصنيفها وفقا لوحدات البحث الي :

أولا : الدراسات والبحوث التي تناولت العنف والتمييز ضد المرأة بصفة عامة ، بهدف تحديد أسباب ودرجة إنتشار وأشكال العنف والتمييز ضد المرأة، والآثار المترتبة على العنف والتمييز ضد المرأة، وسبل مواجهة العنف والتمييز ضد المرأة، وبلغ عددها 118 بحثاً ودراسة، وهى: مصطفى (1980)، Yallo (1983) ، خميس(1985)، إبراهيم (1988) ، منصور(1991)، ليلى عبد الوهاب (1991)، زينب شاهين (1993)، الأمم المتحدة (1995) Dobash ، (1995) John and Buch ، Yan (1997)، إجلال حلمى (1997)، فاطمة عبد العليم (1998)، عبد الحميد (1998)، أبو العلا (1998)، كلية التمريض بجامعة الإسكندرية والمجلس القومى للسكان(1999)، ناهد رمزى وسلطان (2000)، الحزيف(2000)، Ellen (2000)، عزة غانم (2000)، هدى صبحى (2000)، جوهر وميادة الباسل (2000)، منتصر(2001)، المجلس القومي للمرأة (2001) ، ناهد رمزى (2001 أ)، علياء شكرى (2001)، المجلس القومي للمرأة (2002)، زايد (2002)، فرج (2002)، ناهد رمزى وسلطان (2002)، دعد موسى (2002)، سامية الساعاتى (2002)، أمل العواودة (2002)، سهير عبد المنعم (2002)، Shargel (2002)، سالى سامى (2003)، علياء شكرى (2003)، فادية أبو شهبة وماجدة عبد الغنى (2003)، ناهد رمزى (2003)، جامعة القاهرة (2004)، عبد الجواد (2004)، المجلس القومي للمرأة (2004)، زهران (2004)، عوض (2004)، منال عقل (2004)، الشرجى (2004)، Bacher (2004)، Wen-Li et al., (2005) ، Balci and Ayranic (2005)، Kathryn (2005)، Zadeh 2005) ، سناء احمد (2005)، فاطمة الزناتى (2005)، Fatma El-Zanaty and Ann Way (2006)، مديحة عبادة (2006)، جميلة القرش (2006)، الأمم المتحدة (2006)، نجوى حسن ورغداء الأحمد (2006)، Ali (2007) and Bustamante، صباح صقار والسودى (2007)، هاجر رمضان (2007)، أبو سالم (2007)، سلوى كامل ومرفت خليل (2008)، لمياء زغير (2008)، الرديعان (2008)، المحيميد (2008)، أبو النصر (2008)، موسى (2008)، النيرب (2008)، نبيلة يسلي (2009)، هيفاء أبو غزالة (2009)، المجلس القومي للمرأة (2009)، Fatma (2009) El-Zanaty and Ann Way، السيد (2009)، الزغبى (2010)، هالة عبد الرحمن (2010)، الصباغ (2010)، نورة قنيفة (2010)، ماجدة حجار (2010)، الشاذلى (2010)، أبو سيف (2010)، جيهان بدوى (2010)، مركز الأرض لحقوق الإنسان (2010)، مرفت السيد وتهامى (2010)، مجلس السكان الدولى (2011)، العزب واخرون (2011)، مرفت

السيد (2011)، هنادى غريب (2011)، هيفاء أبو غزالة (2011)، العزبى (2011)، نسيمة عيساوي (2011)، رشوان (2011)، حمدان (2011)، منى خليل (2011) ، محافظة و أمل العواودة (2011)، الطفيرة (2012)، رانيا عبدالعال (2012)، رجاء عبد الودود (2012)، وفاء هنية (2012)، أحمد(2012)، فاطمة حسينى (2013)، جمعة (2013)، أنيسة عسوس (2013)، الجهاز المركزي للإحصاء (2014)، المجلس القومي للمرأة (2014)، وزارة الصحة والسكان "مصر" وآخرون (2015)، كلثوم البلوشي (غير مبين التاريخ). الجوهرة الزامل وآخرون (2015)، شيماء حمودى (2015)، المعايطة (2016)، ايناس الفردان (2016)، مروة عبد الله (2016)، عزب وآخرون (2016)، الأمم المتحدة للمرأة (2017) ، كاتية قرماش (2018)، آية أبو جمعة (2018)، حميده سعد (2018) ، ويسرا اسماعيل (1437هـ)، وبفحص نتائجها أمكن استخلاص ما يلي:

1- يرتبط التمييز مع العنف بعلاقة جدلية يؤدي كل منهما إلى الآخر ، ويؤثر فيه ويتأثر به ، فالعنف من جهة هو شكل من أشكال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي ، وهو سبب من أسباب العنف ويؤسس للأشكال الأخرى منه من خلال تبريره وإعطاء الشرعية له ، من جهة أخرى فان العنف هو آلية ووسيلة لضمان استمرار حالة التمييز والمحافظة عليها.

2- اتفقت غالبية الدراسات في رصدها للعنف على التأكيد بأنه ظاهرة عالمية لا تنفرد بها المرأة العربية بدليل الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الحقيقة، وقد عكست المفاهيم المستخدمة في تعريف العنف تطوراً واضحاً في مفهوم العنف ليشمل الكثير من الممارسات التي لم يكن ينظر إليها على أنها انتهاك لحق المرأة وعنف ضدها مثل حرمانها من التعليم أو إجبارها على الزواج أو حتى التحكم بنمط الإنجاب وإجبارها على الإنجاب المتكرر حتى تنجب ذرية من الذكور.

3- حظي موضوع العنف الواقع على المرأة باهتمام متزايد في المنطقة العربية منذ مطلع الألفية الثالثة ، وأصبحت هذه الظاهرة تشغل حيزاً واسعاً على الصعيد الفكري والأكاديمي، وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً باتجاه الدفع بهذه القضية ، وبدعم من جهات دولية وبشكل خاص هيئات الأمم المتحدة، وساهم عدد من الباحثين في مجال علم الاجتماع والنفس والإعلام ولو بشكل محدود في التنبيه عليها وإلقاء الضوء على أبعادها في سياق الاهتمام العام بالمشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية في المجتمع ، وقد نتج عن هذا الاهتمام زيادة ملحوظة في عدد الدراسات التي تناولت هذه المشكلة ومن جوانب متعددة.

4- أن العنف والتمييز ضد المرأة ، يعتبر مشكلة خطيرة وواسعة الإنتشار وتؤثر في حياة أعداد لا حصر لها من النساء حول العالم بصفة عامة ، وفي مصر بصفة خاصة ، وهو تمييز ممنهج يرتكز على شكل نزعة ذكورية ، وقواعد وممارسات اجتماعية وثقافية تورث تربويا خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، باعتبارها من أهم العمليات تأثيراً في اتجاهات ووعى الأبناء ومن ثم فهى تشكل شخصياتهم.

5- أن العنف ضد المرأة يتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب أو إجبارها على البغاء أو أية وسيلة أخرى، والذى معه يحدث إنكار وإهانة لكرامتها الإنسانية وسلامتها الأخلاقية أو التقليل من أمن شخصها ومن إحترامها لذاتها أو شخصيتها أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية ويتراوح ما بين الإهانة بالكلام حتى القتل.

6- أشكال العنف الممارس ضد المرأة متعددة منها : العنف المادى والبدنى والجسدى

كالضرب ، والصفع ، الحرق ، الخنق ، والقتل ، والعنف الجنسى كالتحرش وهتك العرض والاغتصاب ، والإجبار على الممارسات الجنسية المشبوهة وغير الشرعية ، والعنف الاقتصادى كالإمتناع عن الإنفاق على الزوجة أو البنات أو الأم أو الأخت ، تبديد منقولات المرأة ، السيطرة على ممتلكات وميراث المرأة ، والعنف المعنوى كالسب والتهديد والتخويف والسخرية والإبتزاز ، المنع التعسفى ، والعنف الاجتماعى وهى تلك الممارسات التي تؤثر على مكانة المرأة في المجتمع ومنها : ختان الإناث والزواج المبكر ، والزواج بالإكراه ، عمالة الأطفال الإناث ، وتعدد الزوجات ، الطلاق التعسفى ، الطعن في شرف المرأة ، المنع من العمل والتعليم ، والعنف الثقافى والمستند إلى الموروث الثقافى التاريخى للمجتمع مثل التمييز ضد الأنثى لصالح الذكر سواء في التغذية أو التعليم، وهي ترتبط جميعها بذكورية المجتمع التي تستهدف سيطرة الرجل علي المرأة والاذعان له ولشروطه من خلال الفهم الخاطئ للدين قرآنا وسنة ، ومايترتب علي كل ذلك من آثار صحية ونفسية يترتب عليها فقدانها لثقتها بنفسهاوعدم قدرتها علي تربية ابنائها بطريقة صحيحة . وفي مواجهة كل ذلك تقف مؤسسات الدولة كأداة عنف ايضا لعدم فاعلية سياساتها الجنائية لتكتمل دائرة العنف الموجه ضد المرأة بصفة عامة ومن ثم ضد حماية الأسرة ، اضافة الي ضعف دور مؤسسات المجتمع الكدني في هذا الشأن .

7- يمثل وعي المرأة بالعنف ومفهومها عنه واحداً من أهم القضايا التي يجب الوقوف عليها عند دراسة هذه الظاهرة ذلك أن تعريف المرأة للعنف أي مقدار ما تدركه وتعيه من إساءة موجهة لها سواء كانت نفسية أو جسدية أو جنسية هو الذي يحدد درجة تأثر المرأة بالعنف ، كما يشكل هذا الوعي واحدا من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه الجهود الرامية للقضاء عليه. لذلك فان ضعف وعي المرأة للعنف الذى يمارس ضدها - واعتبار ذلك حقاً من حقوق الرجل - يشكل عائقا أمام الجهود الرامية لمناهضته، ويؤدى إلى تعزيز وإعادة إنتاج القيم الثقافية التى تبرر العنف ضد المرأة خلال التنشئة الأسرية.

8- تتبني النساء في أحيان كثيرة وبدون وعي منهن إيديولوجية معادية للمرأة، حيث تتبنى التصورات ذاتها التي ينتجها الطرف المهيمن حول قدرات المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل، مثل هذه الأفكار والتصورات تندرج ضمن ما يسمى اليوم العنف الرمزي ، وذلك لأن انخفاض وعي المرأة بالعنف والتعرض له قد يرتبط بأفكار المرأة نفسها المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفاً معادياً للمرأة.

9- بينت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة من زاوية الخصائص النفسية لشخصية المعنفة، والخصائص النفسية للزوج المعتدي ، خلصت معظمها إلى ان أسباب العنف الموجه ضد النساء هي نفسية تتعلق باضطراب في شخصية الزوج وفشله في التعامل مع الآخرين وفشل الزوجة في تجنب الأسباب التي تثير عنف الزوج.

10- أوضحت العديد من الدراسات أن التمييز الواقع ضد المرأة لا يجد له سنداً في مبادئ الشريعة الإسلامية، وإنما يتوافق مع موروثات ثقافية من قيم وتقاليد وأعراف ، لذلك تعد مشكلة عدم المساواة فى الحقوق مع الرجل أهم المشاكل التى تعانى منها المرأة المصرية مثل عدم المساواة فى الأجر فى القطاع الخاص، تخطي البعض في الترقيات للمناصب الأعلى بغض النظر عن الكفاءة، وكذلك ما زالت هناك مشكلات وتحديات مثل تلك المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والتمييز النوعي، وأيضا إستمرار العلاقات التسلطية الأبوية في كثير من الشرائح الاجتماعية.

11- وفي مصر ، وخلال عام واحد ، بلغت التكلفة الاجمالية المترتبة علي العنف (المباشر وغير المباشر) ضد النساء وأسرهن علي الأقل 2,17 مليار جنية مصري ، وذلك وفقا لنتائج المسح الشامل حول التكلفة الاقتصادية للعنف علي أساس الجنس ، والذي قام به المجلس القومي للمرأة في مصر بالتعاون مع كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثانياً: الدراسات والبحوث التي تناولت تعرض وسائل الإعلام لقضايا العنف والتمييز ضد المرأة ، والتى اعتمدت على تحليل مضمون ، وأطر المعالجة ، سواء الصحفية أو الإذاعية أو التليفزيونية لقضايا العنف ضد المرأة ، وكان عددها 29 دراسة، وهى: سامية رزق (1988)، أميرة العباسى (1992)، ليلى عبد الوهاب (1991)، صالح (1994)، سامية رزق (1994)، ليلى عبد الوهاب (1994)، ناهد رمزى (1995)، حنان سليم (1995)، راجية قنديل (1997)، نادية رضوان (1997)، جيهان رشتى (1999)، ناهد رمزى وسلطان (2000)، البيومى (2000)، كامل (2001)، مرفت الطرابيشى (2001)، منصور (2002)، إيناس شحاته (2002)، مها الطرابيشى (2003)، مايسة طاهر (2003)، ناهد رمزى (1995)، إيناس كامل (2006)، نجوى كامل (2006)، Fatma El-Zanaty and Ann Way (2006)، همت عبد المجيد (2007)، محمد (2007)، عفت أحمد وآخرون (2008)، Fatma El-Zanaty and Ann Way (2009)، مركز الأرض لحقوق الإنسان (2010)، وزارة الصحة والسكان "مصر" وآخرون (2015)، وقد بينت نتائجها ما يلى :

إعتماد الغالبية القصوى من السيدات في مصر- سواء بالمناطق الريفية أو الحضرية أو المحافظات الحدودية- على التليفزيون كمصدر أساسى للحصول على معلومات حول العنف والتمييز ضد المرأة بصفة عامة ، اضافة الي أن الاعلام يظهر المرأة بصورة غير لائقة ، وفى الوقت نفسه يركز على الثقافة الذكورية والمجتمع الأبوى ، والذى يعطى للرجل مساحة أوسع من الحرية ومن سلطة اتخاذ القرار ، عكس ما يمنح للمرأة من نفس الحقوق والحريات، وعرضه لأشكال متنوعة من العنف والتمييز ضد المرأة ، والتى تأخذ أبسط صورة لها في السب ويتصاعد حتى يصل إلى القتل ، وتتأرجح ردود أفعال المرأة تجاه العنف والتمييز الواقع ضدها بين الردود السلبية كالإذعان والاستسلام للرجل ، وردود الأفعال الإيجابية كاللجوء للقضاء أو اتخاذ الشكل العنيف "العنف المضاد" والذى يصل إلى القتل في بعض الأحيان

ومن العرض السابق للدراسات السابقة ونتائجها ، تبين أنه على الرغم من تعدد وكثرة عدد الدراسات والبحوث التي أجريت حول قضية العنف والتمييز ضد المرأة ، إلا أن التقارير والدراسات الرسمية سواء كانت عالمية أو محلية تشير إلى أن مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة مازالت منتشرة في غالبية دول العالم ومنها مصر ، لذلك أجريت هذه الدراسة للتعرف على أهم أشكال التمييز الممارس ضد المرأة ، والمتغيرات المؤثرة فيه كظاهرة .

الإجـراءات البحثية:

أولاً: المجـال الجغـرافي والبشـرى للدراســة:

أجريت الدراسة في محافظة المنوفية ، وقد تم اختيار مركزين روعي في اختيارهما تباين المستوى التنموي ، وبناءً على ذلك تم اختيار مركز شبين الكوم وترتيبه الأول ومركز

أشمون وترتيبه الثامن - وفقاً لقيم دليل التنمية البشرية والمكون من ثلاث محاور أساسية خاصة بالتعليم والصحة والدخل(تقرير التنمية البشرية المحلية لمحافظة المنوفية ، 2015) - وبطريقة عشوائية تم اختيار قرية ميت خلف من بين قرى مركز شبين الكوم ، وقرية ساقية أبو شعرة من بين قرى مركز أشمون، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من واقع البيانات الخاصة بعدد الأسر الريفية بالقريتين(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- محافظة المنوفية 2016) بلغ قوامها 250 مبحوثة - ربة الأسرة أو أكبر السيدات سنا في الأسرة - بواقع 125 مبحوثة من كل قرية.

ثانياً : جمع وتحليل بيانات الدراسة:

استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة ، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان في تحقيق أهداف الدراسة. وقد استغرقت عملية جمع البيانات نحو أربع شهور حيث بدأت في أول يناير وانتهت في نهاية ابريل 2017. وأستخدمت عدة مقاييس وأساليب إحصائية في تحليل البيانات شملت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى والنسب المئوية، ومعامل الارتباط البسيط لـ "بيرسون" لوصف العلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي تضمنتها الدراسة، ولتقدير معنوية الفروق بين فئات المتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الإسمي"Nominal" فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة أستخدم تحليل التباين أحادي الإتجاه One-Way Anova، وإختبار"F"، كما أستخدم أسلوب التحليل الإنحداري المتعدد المتدرج الصاعد بطريقة "Step-wise" لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة التي قيست بمقياس فتري "Interval" في المتغير التابع، وقد أستعين بمعامل التحديد (R^2) لتحديد نسبة التباين في المتغير التابع والتي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة التي قيست بمقياس فتري، بينما أعتمد علي قيمة إحصاء إيتا تربيع ** (Eta^2) في تقدير نسبة التباين في المتغير التابع الذي يفسره ويحدده المتغيرات المستقلة التي قيست بمقياس إسمي"Nominal" ، كما استخدمت الدرجات التائية -T)*** (Scores في معايرة وتكوين بعض المتغيرات المركبة وذلك لاختلاف وحدات القياس المستخدمة في قياس المتغيرات الفرعية البسيطة التي تتكون منها تلك المتغيرات المركبة، وذلك بتحويل قيم المتغيرات البسيطة "الفرعية" إلى درجات معيارية قياسية ذات متوسط حسابي صفر وانحراف معياري واحد ثم تحويل الدرجات المعيارية إلى درجات تائية

** قيمة إحصاء إيتا تربيع تساوي :

في حالة اجراء تحليل التباين أحادي الإتجاه = مجموع المربعات بين المجموعات ÷ المجموع الكلي للمربعات (بالانت، 2007 : 245- 246)

*** T-Score=10Z + 50,

Z (Standard Score) = X – M/S :

حيث أن X = قيمة المفردة، M=المتوسط الحسابي للمتغير المراد معايرة قيمة، S=الانحراف المعياري للمتغير المراد معايرة قيمة(علام، 1985، 197-214).

بمتوسط حسابي خمسين وانحراف معياري عشرة. وأخيرا استخدم معامل الثبات Reliability بطريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات بعض المتغيرات. واعتمد في تحليل بيانات الدراسة على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences

ثالثاً : المفاهيم الإجرائية وقياس المتغيرات البحثية

[أ] المتغيرات المستقلة:

1- سن المبحوثة: تم قياسه كرقم مطلق يعبر عن عدد السنوات التي عاشتها المبحوثة منذ ميلادها وحتى تاريخ جمع البيانات لأقرب سنه ميلادية ، وقد تبين أن غالبية المبحوثات (63,6%)أعمارهن صغيرة.

2- الحالة الزواجية للمبحوثة : تم قياس هذا المتغير بمقياس إسمي" Nominal" Variable، وذلك بمنح المبحوثة درجة تتناسب مع حالتها الزواجية كما يلي : أعزب=(1) ، متزوجة=(2) ، مطلقة=(3)، أرملة=(4)، وأشارت البيانات الي أن الغالبية العظمي من المبحوثات (72,4%) كن متزوجات.

3- مهنة المبحوثة: تم قياس هذا المتغير بمقياس إسمي"Nominal Variable"، وذلك بمنح المبحوثة درجة تتناسب مع وضعها المهني كما يلي : ربة منزل=(1)، تاجرة =(2)، موظفة=(3)، معلمة=(4)، طالبة=(5)، طبيبة=(6)، محامية=(7)، بائعة في صيدلية=(8)، عاملة=(9)، كوافير=(10)، وأظهرت البيانات أن غالبية المبحوثات (51,2%) كن ربات منزل.

4- مستوى تعليم المبحوثة: تم قياسه كرقم مطلق يعبر عن عدد السنوات التي أتمتها المبحوثة في مختلف مراحل التعليم الرسمي ، وأظهرت البيانات أن غالبية المبحوثات (51,6 %) مستوى تعليمهن متوسط ، وانخفاض مستوي تعليم 11,2% من المبحوثات ، مقابل ارتفاع مستوي تعليم 37,2 % منهن.

5- الانفتاح الثقافي للمبحوثة: ويعبر عن مدى تعرض المبحوثة لوسائل الإعلام المختلفة (المسموعة والمرئية والمكتوبة) والتي تستقى منها المبحوثة معلوماتها ، وقد قيس هذا المتغير بدرجة مشاهدة التليفزيون، والاستماع للراديو، ومشاهدة الفيديو، ومشاهدة الدش، وقراءة الصحف، وقراءة المجلات، وقراءة الكتب، وحضور الندوات والمؤتمرات. وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع درجة تعرضها لكل وسيلة إعلامية كالتالي: (غالبا = 3 ، أحيانا = 2 ، نادراً = 1 ، لا = صفر). وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس درجة انفتاحها الثقافي، واتضح من البيانات أن الغالبية العظمي من المبحوثات (64,8%) مستوى انفتاحهن الثقافي متوسط.

6- الانفتاح الجغرافي للمبحوثة : ويشير للحراك المكاني والذي يعكس مدى انفتاح المبحوثة على العالم الخارجي ، وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن معدل ترددها على كل من : القرى المجاورة ،عاصمة المركز ،عاصمة المحافظة ، القاهرة ، محافظات أخرى ، دول أخرى ، وأعطيت المبحوثة درجة تتناسب مع معدل ترددها علي أي منها كما يلي : يومياً =5، أسبوعيا =4، شهرياً =3، كل 6 شهور= 2، سنوياً =1، ومن لم يتردد على أي منها أعطى صفر درجة ، واستخدم مجموع الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة كمؤشر يعكس درجة حراكها وانفتاحها الجغرافي. وأظهرت البيانات أن أكثرية المبحوثات (48,4%)% مستوى انفتاحهن الجغرافي متوسط.

7- الدخل الشهري للمبحوثة : تم قياسه كرقم مطلق يعبر عن مجموع المبالغ النقدية التي تحصل عليها المبحوثة من عملها الأصلي بالإضافة إلى ما تحصل عليه من أي عمل إضافي تقوم به خلال الشهر مقدراً بالجنية المصري، وأوضحت البيانات أن الغالبية القصوي من المبحوثات (89,2%) مستوى دخولهن منخفض .

8- الرضا المجتمعي : وهو يشير إلى درجة ارتباط المبحوث بالقرية التي تعيش فيها ومدى إحساسها بأنها جزء لا يتجزأ من هذه القرية، وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن رأيها في اثني عشر عبارة اتجاهية، سبع عبارات منها ايجابية الاتجاه نحو القرية وهي : (1) الواحد مش بيسيب البلد دى إلا مضطر(2) الواحد هنا بيحس بالأمن والأمان ، (3) من الصعب أن أجد مكان أعيش فيه أحسن من قريتى ، (4) الواحد لازم يرجع بلدة مهما طال الزمان ، (5) بزعل لما أشوف حد بيسيء لسمعة القرية ، (6) هعيش واندفن في بلدى وعمري ما هسبها ، (7) الناس في البلد بتحاول تصلح من أحوال البلد كلها . وخمس عبارات سلبية الاتجاه نحو القرية وهي : (1) لو في بلد تانية فيها رزق اكتر كنت سيبت هنا على طول ، (2) الواحد بيحس إن البلد دى مش بلدة ، (3) لا يهمنى تصرف الآخرين اللى بيسيؤا لسمعة القرية ، (4) بلدى اللى فيها رزقى ، (5) قليل أوى لما الناس تشارك في عمل ينفع البلد . وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الإجابات التالية: موافقة، محايدة ، غير موافقة ، وأعطيت الدرجات 3، 2، 1 على الترتيب في حالة العبارات الايجابية و 1، 2، 3 على الترتيب في حالة العبارات السلبية. واستخدم مجموع الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة كمؤشر يعكس درجة شعورها بالرضا عن المجتمع المحلي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس 0,693 ، وتبين أن نسبة المبحوثات اللاتي لديهن شعور منخفض بالرضا عن المجتمع المحلي قد بلغت 6,8 % فقط ، في حين أن أكثرية المبحوثات (49,6%) لديهن شعور عالي بالرضا عن المجتمع المحلي.

9- حجم الأسرة: تم قياسه كرقم مطلق يعبر عن عدد الأفراد الذين يعيشون مع المبحوثة في وحدة معيشية واحدة ، وقد اتضح أن الغالبية القصوي من المبحوثات (82,4%) تنتمين إلى أسر صغيرة الحجم يتراوح عدد أفرادها من 3 – 4 أفراد ، مقابل 2,4% فقط من المبحوثات تنتمين إلى أسر كبيرة الحجم يتراوح عدد أفرادها من 7 – 9 أفراد .

10- عدد الإناث بالأسرة: تم قياسه كرقم مطلق يعبر عن عدد الإناث اللائي يعيشن مع المبحوثة في وحدة معيشية واحدة ، وقد اتضح أن الغالبية القصوي من المبحوثات (84,4%) تنتمين إلى أسر يتراوح عدد الإناث بها من 1 – 2 أنثي ، في حين أن 1,2% من المبحوثات تنتمين إلى أسر ليس بها إناث .

11- متوسط أعمار أفراد الأسرة: تم قياسه بجمع عدد السنوات التي عاشها كل فرد بأسرة المبحوثة وقسمتها على عدد هؤلاء الأفراد ، وقد تبين أن الغالبية العظمي من المبحوثات (76,4%) تنتمين إلي أسر يتراوح متوسط أعمار أفردها بين (16- 32 سنة).

12- مستوى تعليم الأسرة: تم قياسه بجمع عدد سنوات التعليم التي أتمها كل فرد من أفراد أسرة المبحوثة - لمن بلغت أعمارهم 6 سنوات فأكثر - وقسمتها على عدد هؤلاء الأفراد، وقد تبين أن غالبية المبحوثات (55,2%) تنتمين إلى أسر ذوات مستوى تعليمي متوسط.

13- مستوى المعيشة : تم قياس هذا المتغير بمجموع الدرجات التائية T-scores للبنود الثلاثة التالية:

(أ) حالة المسكن : نوع المنزل : [ملك =2، إيجار=1] ، مساحة المنزل: المسلحة الكلية مقاسه بالمتر المربع، عدد الغرف بالمنزل: (عدد مطلق)، مادة بناء المنزل: [أعمد خرسانية + طوب أحمر=3، حوائط حاملة من الطوب الأحمر=2 ، طوب لبنى=1] ، سقف المنزل :[خرسانة=3 ، خشب=2، معرش بالبوص=1]، أرضية المنزل: [سيراميك=4، بلاط=3، خرسانة=2، تراب=1] ، تواجد مخزن :[ملحق بالمنزل=3، بداخل المنزل=2، لا يوجد=1]، تواجد حظيرة: [ملحق بالمنزل=3، بداخل المنزل=2، لا يوجد=1] .

(ب) وجود المرافق الأساسية بالمنزل: وقد تم إعطاء درجة واحدة عن كل مرفق متوافر في المسكن من المرافق الأساسية: مياه نقية ، وصرف صحي، وكهرباء، وغاز .

(ج) ملكية الأجهزة المنزلية: وتم إعطاء المبحوثة 4 درجات عن ملكية كل جهاز من الأجهزة التالية: غسالة ملابس أوتوماتيك، وثلاجة كهربائية، وتلفزيون ملون، وتكييف، وكمبيوتر، وقد أعطيت 3 درجات عن ملكية كل جهاز من الأجهزة التالية: فيديو، ودش، وتليفون ثابت، وبوتاجاز وغسالة أطباق، وأعطيت درجتان عن ملكية كل جهاز من الأجهزة التالية: فرن غاز، وغسالة ملابس عادية، وتليفزيون ابيض واسود، وجهاز تسجيل، ومروحة، وأعطيت درجة واحدة فقط عن كل جهاز من الأجهزة التالية: مكواة، وخلاط، وشفاط، وراديو، وشواية.

وقد جمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في البنود الثلاثة بعد معايرتها وتحويلها إلى درجات تائية (T-Scores) ثم استخدمت كمؤشر يعكس مستوى معيشة أسرة المبحوثة . وقد اتضح أن الغالبية العظمي من المبحوثات (74%) تنتمين إلى أسر ذوات مستوى معيشي متوسط.

[ب] المتغيرات التابعة:

ادراك المبحوثة للتمييز النوعي: يمثل المتغير التابع الرئيسي بهذه الدراسة، ويعبر عن الممارسات التمييزية القائمة علي النوع ضد المرأة، والتي تلحق بها أذي مادياً أو معنوياً، وهو متغير مركب يتكون من أربعة متغيرات فرعية تعكس مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية، وهي : ادراك الريفيات للتمييز النوعي خلال عملية التنشئة الاجتماعية، و ادراك الريفيات للتمييز النوعي في المعاملات ، و ادراك الريفيات للتمييز النوعي في التعليم ، و ادراك الريفيات للتمييز النوعي في العمل ، وفيما يلي كيفية قياس تلك المتغيرات ، بالاضافة الي قياس المتغير التابع الرئيسي :

(1) ادراك المبحوثة للتمييز النوعي خلال عملية التنشئة الاجتماعية: ويقصد بها درجة اكتساب المبحوثة للقيم والعادات والتقاليد والاهتمامات والأفكار السلبية المتعلقة بالمرأة، من خلال المواقف والخبرات المتعددة التي تتعامل فيها مع الآخرين - سواء على نحو مباشر أو غير مباشر- تؤثر فيهم وتتأثر بهم . وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن رأيها في ست عبارات جميعها سلبية الاتجاه نحو وضع ومكانة المرأة والفتاة خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، وهى: (أ) إحنا إتربينا على أن الست مكانها البيت وبس، (ب) أهالينا علمونا إن الرجالة هم اللى بيتصرفوا نيابة عن الستات لأنهم قوامون علي النساء، (ج) أهالينا ربونا علي ان اللى مخلفتش صبيان كأنها مخلفتش، (د) أهالينا علمونا إن الستات لازم تسمع وتنفذ رأي الراجل من غير مناقشة، (ه) أهالينا علمونا ان الراجل الحمش هو اللى ياخد كل القرارات بدون مشاورة مراته، (و) أهالينا علمونا ان خروج الست للشغل بره البيت بيقلل من قيمتها، وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الإجابات التالية: موافقة، محايدة، غير

موافقة، وأعطيت الإجابات الدرجات التالية(3 ، 2 ، 1) على الترتيب. وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس اتجاهها نحو التمييز ضد المرأة والفتاة خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المقياس (0,785). وقد تراوحت الدرجة المعبرة عن ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين خلال عملية التنشئة الاجتماعية بين 6 و18 درجة ، بمدى 12 درجة، وبمتوسط حسابى 7,79 درجة، وإنحراف معيارى 2,9 درجة.

(2) ادراك المبحوثة للتمييز النوعي في المعاملات : ويعبر عن التوجهات الشخصية للمبحوثة نحو المساواة بين الذكور والاناث والذي يعكس تمييزاً ضد المرأة والفتاة في المعاملات، وتم قياسها بسؤال المبحوثة عن رأيها في عشر عبارات جميعها سلبية الاتجاه نحو المساواة بين الجنسين ومن ثم تعكس تمييز ضد المرأة والفتاة في المعاملات وهي: (أ) الرجالة والصبيان بيأكلوا مع بعض والستات والبنات يأكلوا مع بعض، (ب) الرجالة والصبيان بتأكل الأول وبعدين الستات والبنات، (ج) في الميراث مبيدوش للستات حقهم زى الشرع ما بيقول، (د) الصبيان من حقهم يشاركوا في السياسة أما البنات لأ، (ه) الصبيان هيبه وعزوة أكتر من البنات، (و) الناس مش بتحب خلفة البنات لأنها ممكن تجلب لأهلها العار ، (ر) القرآن فضل الذكر باعطائه ضعف نصيب البنت ، (ز) خلفه الصبيان بتزود غلاوة الست عند جوزها، (س) كتر الصبيان في العيله بيرفع من مكانتها في البلد، (ص) الولد لما يجى يجوز من حقه يختار بنفسه ولكن البنت ليس لها حق الاختيار، وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الإجابات التالية: موافقة، موافقة لحد ما، غير موافقة، وقد أعطيت الإجابات الدرجات التالية : 3 ، 2 ، 1 على الترتيب ، وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس اتجاهها نحو التمييز ضد المرأة في المعاملات، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس (0,757) . وقد تراوحت الدرجة المعبرة عن ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين في المعاملات بين 10 و30 درجة ، بمدى 20 درجة، وبمتوسط حسابى 13,17 درجة، وإنحراف معيارى 4,22 درجة.

(3) ادراك المبحوثة للتمييز النوعي في التعليم : ويعبر عن التوجهات الشخصية للمبحوثة نحو التمييز ضد المرأة والفتاة في مجال التعليم، وتم قياسها بسؤال المبحوثة عن رأيها في تسع عبارات ، منها عبارتان ايجابية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم وهي: (أ) تعليم البنت بيحسن شخصيتها، (ب) تعليم البنت بيحسن معاملتها مع الآخرين. وسبع عبارات سلبية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة ومن ثم تعكس تمييز ضد المرأة في مجال التعليم وهى: (أ) الصبيان من حقهم يكملوا تعليمهم أما البنات كفاية عليها الدبلومات، (ب) أحسن تعليم للبنت هو الاقتصاد المنزلى، (ج) الواحد بيعلم بناته زى كل الناس ما بتعلم، (د) البنت مسيرها للجواز يبقى تعليمها مضيعة للوقت، (ه) مش كل الكليات تنفع للبنات، (و) المفروض الواحد يركز الأول على تعليم الصبيان وبعدين البنات، (ر) الواحد بيعلم بناته عشان تتجوز جوازه كويسه. وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الإجابات التالية: موافقة، موافقة لحد ما، غير موافقة، وقد أعطيت الإجابات عن العبارات سلبية الاتجاه الدرجات التالية : 3 ، 2 ، 1 على الترتيب ، بينما أعطيت الإجابات عن العبارات ايجابية الاتجاه الدرجات 1 ، 2 ، 3 على الترتيب. وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس اتجاهها نحو التمييز ضد المرأة في مجال

التعليم . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس(0,744). وقد تراوحت الدرجة المعبرة عن ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم بين 9 و27 درجة ، بمدى 18 درجة، وبمتوسط حسابى 12,84 درجة، وإنحراف معيارى 3,83 درجة.

(4) ادراك المبحوثة للتمييز النوعي في مجال العمل : ويعبر عن التوجهات الشخصية للمبحوثة نحو التمييز ضد المرأة في مجال العمل ، وتم قياسها بسؤال المبحوثة عن رأيها في ثماني عبارات منها عبارتان ايجابية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل وهي :(أ) منع المرأة من الخروج للعمل يعتبر تخلف فينا ، (ب) شغل الست مش عيب ولا حرام ، وست عبارات سلبية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة ومن ثم تعكس تمييز ضد المرأة في مجال العمل وهى : (أ) لو أتيحت فرصة عمل واحدة يأخذها الولد وليس البنت ، (ب) الشغل بيزود الست حاجات مش كويسة ، (ج) الصبيان من حقها تشتغل والبنات مكانها بيتها وتربية أولادها ، (د) اللى يحتاج مرتب يشغل مراتة ، (ه) الواحد يدى لمراته المرتب اللى بتأخذه من الشغل ويقعدها أحسن ، (و) الست اللى بتشتغل بتقصر في بيتها ، وكانت استجابة المبحوثة عن كل عبارة بأحد الإجابات التالية : موافقة ، موافقة لحد ما ، غير موافقة ، وقد أعطيت الإجابات عن العبارات ايجابية الاتجاه الدرجات 1 ، 2 ، 3 على الترتيب ، بينما أعطيت الإجابات عن العبارات سلبية الاتجاه الدرجات التالية : 3 ، 2 ، 1 على الترتيب. وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة واستخدمت كمؤشر يعكس اتجاهها نحو التمييز ضد المرأة في مجال العمل . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس (0,740). وقد تراوحت الدرجة المعبرة عن ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين في في مجال العمل بين 8 و24 درجة ، بمدى 16 درجة، وبمتوسط حسابى 11,28 درجة، وإنحراف معيارى 3,36 درجة.

وجمعت الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة في المتغيرات الأربعة سالفة الذكر واستخدمت كمؤشر يعكس ادراك المبحوثة للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين (خلال عملية التنشئة الاجتماعية والمعاملات والتعليم والعمل). وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) للمقياس المستخدم في قياس ادراك المبحوثة للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين(0,823). وقد تراوحت الدرجة الكلية المعبرة عن ادراك الريفيات - المبحوثات - للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين 33 و99 درجة ، بمدى 66 درجة، وبمتوسط حسابى 45,08 درجة، وإنحراف معيارى 11,94 درجة.

النتائج ومناقشتها:

فيما يلي عرض ومناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً : درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة :

[1] ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية:

تشير البيانات الواردة بجدول (1) إلي نتائج التحليل الوصفي لاتجاهات الريفيات – المبحوثات - نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ومنها يتبين أن أهم الممارسات التمييزية التي تمت ضد المرأة هي : "أهالينا علمونا إن الرجالة هم اللى بيتصرفوا نيابة عن الستات لأنهم قوامون علي النساء" ، يليها "أهالينا علمونا ان الستات لازم تسمع وتنفذ رأي الراجل من غير مناقشة" ، ثم "إحنا أتربينا على ان

الست مكانها البيت وبس" ، يليها " أهالينا ربونا علي ان اللى مخلفتش صبيان كأنها مخلفتش" ، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي وافقن علي هذه الممارسات 28,4% ، 16,4% ، 11,2% ، 8,8% علي الترتيب . وبتوزيع الريفيات – المبحوثات - وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، يتضح انخفاض درجة ادراك الغالبية القصوي من المبحوثات (86,4%) للتمييز النوعي ضد المرأة، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 4,8% منهن للتمييز النوعي خلال عملية التنشئة الاجتماعية (جدول 2).

جدول (1) توزيع استجابات الريفيات - بعينة الدراسة- وفقا لاتجاهاتهن نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية

م	العبارات "السلبية" المعبرة عن التمييز ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية	اتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	*الوزن النسبي %	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
		ن	%	ن	%	ن	%				
1	إحنا أتربينا على ان الست مكانها البيت وبس	28	11,2	6	2,4	216	86,4	0,642	1,25	41,6	3
2	أهالينا علمونا إن الرجالة هم اللى بيتصرفوا نيابة عن الستات لأنهم قوامون علي النساء	71	28,4	18	7,2	161	64,4	0,895	1,64	54,7	1
3	أهالينا ربونا علي ان اللى مخلفتش صبيان كأنها مخلفتش	22	8,8	8	3,2	220	88,0	0,585	1,21	40,3	4
4	أهالينا علمونا ان الستات لازم تسمع وتنفذ رأي الراجل من غير مناقشة	41	16,4	21	8,4	188	75,2	0,757	1,41	47,1	2
5	أهالينا علمونا ان الراجل الحمش هو اللى ياخد كل القرارات بدون مشاورة مراته	15	6,0	11	4,4	224	89,6	0,508	1,16	38,8	5
6	أهالينا علمونا ان خروج الست للشغل بره البيت بيقلل من قيمتها	14	5,6	2	0,8	234	93,6	0,467	1,12	37,3	6

* الوزن النسبي = (المتوسط الحسابى المرجح / الدرجة العظمى للعبارة) × 100.

المصدر: حسبت من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي.

جدول رقم (2) توزيع الريفيات – المبحوثات - وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية

درجة ادراك التمييز النوعي ضد المرأة	عدد المبحوثات	%
منخفضة	216	86,4
متوسطة	22	8,8
مرتفعة	12	4,8
المجموع	250	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

[2] ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة في المعاملات:

تشير البيانات الواردة بجدول (3) إلي نتائج التحليل الوصفي لاتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في المعاملات، ومنها يتبين أن أهم العبارات التي عكست تمييزاً ضد المرأة في المعاملات هي : "القرآن فضل الذكر باعطائه ضعف نصيب

البنت" ، يليها " كتر الصبيان في العيله بيرفع من مكانتها في البلد" ، يعقبها "خلفه الصبيان بتزود غلاوة الست عند جوزها" ، ثم " الصبيان هيبه وعزوة أكتر من البنات"، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي وافقن عليها 35,2% ، 24,0% ، 24,8% ، 16,0% علي الترتيب . كما تبين أن أهم الممارسات التي تعكس تمييزاً اقل ضد المرأة هي : "الولد لما يجى يجوز من حقه يختار بنفسه ولكن البنت ليس لها حق الاختيار" ، يعقبها " الرجالة والصبيان بتأكل الأول وبعدين الستات والبنات" ، يليها " الرجالة والصبيان بيأكلوا مع بعض والستات والبنات يأكلوا مع بعض" حيث لم يوافق عليها 95,6% ، 95,2% ، 92,0% من المبحوثات علي الترتيب. وبتوزيع الريفيات – المبحوثات - وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة في المعاملات، يتبين انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي (79,6%) من المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 3,6% منهن للتمييز النوعي ضد المرأة في المعاملات (جدول 4).

جدول (3) توزيع استجابات الريفيات - بعينة الدراسة- وفقا لاتجاهاتهن نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في المعاملات

م	العبارات "السلبية" المعبرة عن التمييز ضد المرأة في المعاملات	اتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في المعاملات						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	*الوزن النسبي %	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
		ن	%	ن	%	ن	%				
1	الرجالة والصبيان بيأكلوا مع بعض والستات والبنات يأكلوا مع بعض	14	5,6	6	2,4	230	92,0	0,480	1,14	38,0	8
2	الرجالة والصبيان بتأكل الأول وبعدين الستات والبنات	8	3,2	4	1,6	238	95,2	0,372	1,08	36,0	9
3	في الميراث مبيدوش للستات حقهم زى الشرع ما بيقول	21	8,4	17	6,8	212	84,8	0,591	1,24	41,3	5
4	الصبيان من حقهم يشاركوا في السياسة أما البنات لأ	15	6,0	8	3,2	227	90,8	0,500	1,15	38,3	7
5	الصبيان هيبه وعزوة أكتر من البنات	40	16,0	5	2,0	205	82,0	0,739	1,34	44,7	4
6	الناس مش بتحب خلفة البنات لأنها ممكن تجلب لأهلها العار	23	9,2	10	4,0	217	86,8	0,599	1,22	40,7	6
7	القرآن فضل الذكر باعطائه ضعف نصيب البنت	88	35,2	10	4,0	152	60,8	0,948	1,74	58,0	1
8	خلفه الصبيان بتزود غلاوة الست عند جوزها	62	24,8	18	7,2	170	68,0	0,863	1,57	52,3	3
9	كتر الصبيان في العيله بيرفع من مكانتها في البلد	60	24,0	32	12,8	158	63,2	0,849	1,61	53,7	2
10	الولد لما يجى يجوز من حقه يختار بنفسه ولكن البنت ليس لها حق الاختيار	9	3,6	2	0,8	239	95,6	0,382	1,08	36,0	10

*الوزن النسبي = [(المتوسط الحسابي المرجح / الدرجة العظمي للعبارة) x 100]

المصدر: حسبت من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي.

جدول رقم (4) توزيع الريفيات – المبحوثات - وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة في المعاملات

درجة ادراك التمييز النوعي ضد المرأة	عدد المبحوثات	%
منخفضة	199	79,6
متوسطة	42	16,8
مرتفعة	9	3,6
المجموع	**250**	**100**

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

[3] ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال التعليم:

تشير البيانات الواردة بجدول (5) إلي نتائج التحليل الوصفي لاتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في مجال التعليم، ومنها يتبين أن أهم العبارات التي عكست تمييزاً ضد المرأة في التعليم هي : " الواحد بيعلم بناته زى كل الناس ما بتعلم" ، يليها " مش كل الكليات تنفع للبنات" ، ثم " الواحد بيعلم بناته عشان تتجوز جوازه كويسه" ، يعقبها " أحسن تعليم للبنت هو الاقتصاد المنزلى" ، ثم " البنت مسيرها للجواز يبقى تعليمها مضيعة للوقت" حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي وافقن عليها 42,4% ، 40,8% ، 34,0% ، 10,4% علي الترتيب ، كما تبين أن أهم الممارسات التي تعكس تمييزاً اقل ضد المرأة في مجال التعليم كانت : "تعليم البنت بيحسن شخصيتها" - وهي عبارة ايجابية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة - حيث قد وافق عليها 90,4% من المبحوثات، يليها "المفروض الواحد يركز الأول على تعليم الصبيان وبعدين البنات" ، ثم "الصبيان من حقهم يكملوا تعليمهم أما البنات كفاية عليها الدبلومات" ، حيث لم يوافق عليهما 89,6% ، 88,8% من المبحوثات علي الترتيب ، وبتوزيع الريفيات – المبحوثات - وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي في التعليم، يتضح انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي (66,8%) من المبحوثات للتمييز النوعي، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 6,4% منهن للتمييز النوعي في مجال التعليم (جدول 6).

جدول (5) توزيع استجابات الريفيات - بعينة الدراسة- وفقا لاتجاهاتهن نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في مجال التعليم

م	العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في التعليم	اتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في التعليم						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	*الوزن النسبي %	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
		ن	%	ن	%	ن	%				
	أولا : عبارتان ايجابية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة										
1	تعليم البنت بيحسن شخصيتها	226	90.4	6	2,4	18	7,2	0,534	1,17	38,0	9
2	تعليم البنت بيحسن معاملتها مع الآخرين	220	88,0	10	4,0	20	8,0	0,567	1,20	40,0	6
	ثانياً : عبارات سلبية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة										
1	الصبيان من حقهم يكملوا تعليمهم أما البنات كفاية عليها الدبلومات	18	7,2	10	4,0	222	88,8	0,543	1,18	39,3	7
2	احسن تعليم للبنت هو الاقتصاد المنزلى	26	10,4	17	6,8	207	82,8	0,640	1,28	42,7	4
3	الواحد بيعلم بناته زى كل الناس ما بتعلم	106	42,4	19	7,6	125	50,0	0,960	1,92	64,0	1
4	البنت مسيرها للجواز يبقى تعليمها مضيعة للوقت	25	10,0	12	4,8	213	85,2	0,623	1,25	41,7	5
5	مش كل الكليات تنفع للبنات	102	40,8	17	6,8	131	52,4	0,960	1,88	62,7	2
6	المفروض الواحد يركز الأول على تعليم الصبيان وبعدين البنات	18	7,2	8	3,2	224	89,6	0,539	1,18	39,3	8
7	الواحد بيعلم بناته عشان تتجوز جوازه كويسه.	85	34,0	25	10,0	140	56,0	0,925	1,78	59,3	3

*الوزن النسبي = [(المتوسط الحسابي المرجح / الدرجة العظمي للعبارة) x 100]

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي

[4] ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال العمل:

تشير البيانات الواردة بجدول (7) إلي نتائج التحليل الوصفي لاتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في مجال العمل، ومنها يتبين أن أهم العبارات التي عكست تمييزاً ضد المرأة في مجال العمل هي : "اللى يحتاج مرتب يشغل مراتة" ، " لو أتيحت فرصة عمل واحدة يأخذها الولد وليس البنت" ، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي وافقن عليهما 31,2% ، 34,0% علي الترتيب ، كما تبين أن أهم العبارات التي عكست تمييزاً اقل ضد المرأة في العمل كانت : "منع المرأة من الخروج للعمل يعتبر تخلف فينا" ، يليها " شغل الست مش عيب ولا حرام" - وهما عبارتان ايجابية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة - حيث قد وافق عليهما 75,6% ، 91,6% من المبحوثات علي الترتيب ، يلي ذلك "الشغل بيزود الست حاجات مش كويسة" ، ثم " الصبيان من حقها تشتغل والبنات مكانها بيتها وتربية أولادها" ، حيث لم يوافق عليهما 89,2% ، 81,2% من المبحوثات علي الترتيب. وبتوزيع الريفيات – المبحوثات - وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال العمل ، يتبين انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي (68,4%) من المبحوثات للتمييز النوعي، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 8,0% منهن للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال العمل (جدول 8).

جدول رقم (6) توزيع الريفيات المبحوثات وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال التعليم

درجة ادراك التمييز النوعي ضد المرأة	عدد المبحوثات	%
منخفضة	167	66,8
متوسطة	67	26,8
مرتفعة	16	6,4
المجموع	250	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

جدول (7) توزيع استجابات الريفيات - بعينة الدراسة- وفقا لاتجاهاتهن نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في مجال العمل

م	العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في العمل	اتجاهات الريفيات نحو العبارات المعبرة عن التمييز ضد المرأة في العمل						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	*الوزن النسبي %	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
		ن	%	ن	%	ن	%				
	أولا : عبارتان ايجابية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة										
1	منع المرأة من الخروج للعمل يعتبر تخلف فينا	189	75,6	16	6,4	45	18,0	0,779	1,42	47,3	3
2	شغل الست مش عيب ولا حرام	229	91,6	7	2,8	14	5,6	0,483	1,14	38,0	8
	ثانياً : عبارات سلبية الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة										
3	لو أتيحت فرصة عمل واحدة يأخذها الولد وليس البنت	85	34,0	17	6,8	148	59,2	0,934	1,75	58,3	2
4	الشغل بيزود الست حاجات مش كويسة	16	6,4	11	4,4	223	89,2	0,521	1,17	39,0	7
5	الصبيان من حقها تشتغل والبنات مكانها بيتها وتربية أولادها	32	12,8	15	6,0	203	81,2	0,689	1,32	44,0	6
6	اللى يحتاج مرتب يشغل مراتة	78	31,2	35	14,0	137	54,8	0,899	1,76	58,7	1
7	الواحد يدى لمراته المرتب اللى بتأخذه من الشغل ويقعدها أحسن	30	12,0	27	10,8	193	77,2	0,685	1,35	45,0	5
8	الست اللى بتشتغل بتقصر في بيتها	27	10,8	38	15,2	185	74,0	0,671	1,37	45,7	4

*الوزن النسبي = [(المتوسط الحسابي المرجح / الدرجة العظمي للعبارة) x 100]

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي

جدول رقم (8) توزيع الريفيات المبحوثات وفقا لدرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال العمل

درجة ادراك التمييز النوعي ضد المرأة	عدد المبحوثات	%
منخفضة	171	68,4
متوسطة	59	23,6
مرتفعة	20	8,0
المجموع	250	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

[4] ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة:

تشير البيانات الواردة بجدول (9) ، وجدول (10) الي نتائج التحليل الوصفي لمتغير ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة ومكوناته الفرعية ، ومنها يتضح انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي(74,4%) من المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 5,2% منهن للتمييز النوعي، ويرجع ذلك إلي النتائج السالف ذكرها والمتعلقة بكل من : ادراك الريفيات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية وفي المعاملات والتعليم والعمل.

جدول رقم(9) مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغير درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة ومكوناته الفرعية.

	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى النظري			المدى الفعلي		
				اكبر قيمة	اقل قيمة	المدى	اكبر قيمة	اقل قيمة	المدى
	درجة ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة (المتغير التابع الرئيسي) ويساوي مجموع المتغيرات الفرعية الأربعة التالية:	45,08	11,94	99	33	66	86	33	53
1	ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية	7,79	2,91	18	6	12	18	6	12
2	ادراك المبحوثات للتمييز النوعي في المعاملات	13,17	4,22	30	10	20	30	10	20
3	ادراك المبحوثات للتمييز النوعي في مجال التعليم	12,84	3,83	27	9	18	25	9	16
4	ادراك المبحوثات للتمييز النوعي في مجال العمل	11,28	3,36	24	8	16	21	8	13

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

جدول رقم (10) توزيع الريفيات – بعينة الدراسة - وفقا لاجمالي درجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة.

درجة ادراك التمييز النوعي ضد المرأة	عدد المبحوثات	%
منخفضة	186	74,4
متوسطة	51	20,4
مرتفعة	13	5,2
المجموع	250	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

ثانياً : العلاقة بين درجة ادراك الريفيات - المبحوثات- للتمييز النوعي ضد المرأة وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

[1] العلاقة بين درجة ادراك الريفيات - المبحوثات- للتمييز النوعي ضد المرأة وكل من المتغيرات المستقلة الفترية:

لوصف العلاقة بين درجة ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة (كمتغير تابع) وكل من المتغيرات المستقلة الفترية ، استخدم تحليل الارتباط البسيط ، وتبين النتائج الواردة

بجدول(11) وجود علاقات ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي 0.01 بين درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة وكل من : الانفتاح الثقافي للمبحوثات (0,181) ، حجم الأسرة (0,167)، وأعمار المبحوثات (0,154)، وهذا يعنى أن الزيادة في أي من هذه المتغيرات يؤدى إلى زيادة درجة ادراك الريفيات – المبحوثات – للتمييز النوعي ضد المرأة. كما تبين وجود علاقات ارتباطية معنوية عكسية عند المستوى الاحتمالي 0.01 و كل من : الرضا المجتمعي للمبحوثات (0,399) ، مستوي تعليم المبحوثات (0,279) ، و مستوي تعليم أسر المبحوثات (0,182) ، وهذا يعنى أن الزيادة في أي من هذه المتغيرات يؤدى إلى نقص درجة ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة.

جدول (11) معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة ادراك الريفيات- المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة.

م	المتغيرات المستقلة	قيم معاملات الأرتباط
1	سن المبحوثة	0.154**
2	مستوي تعليم المبحوثة	-0,279**
3	الانفتاح الثقافي للمبحوثة	0,181**
4	الانفتاح الجغرافي للمبحوثة	0,043
5	الدخل الشهري للمبحوثة	-0,077
6	الرضا المجتمعي للمبحوثة	-0,399**
7	حجم الأسرة	0,167**
8	عدد الإناث بالأسرة	0,039
9	متوسط أعمار أفراد الأسرة	0,035
10	مستوي تعليم الأسرة	-0,182**
11	مستوى المعيشة	0,007

*مستوي معنوية 0,05 **مستوي معنوية 0,01

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

[2] العلاقة بين درجة ادراك الريفيات - المبحوثات- للتمييز النوعي ضد المرأة وكل من المتغيرات المستقلة الأسمية:

لمعرفة العلاقة بين درجة ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة (كمتغير تابع) وكل من المتغيرات المستقلة الأسمية(الحالة الزواجية ، والمهنة الأساسية)، استخدم تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way Anova، وإختبار"F" ، وتشير النتائج الواردة بجدول (12) الي:

- عدم وجود فروق معنوية في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة تعزي إلي فئات الحالة الزواجية للمبحوثات بعينة الدراسة ، مما يعنى عدم وجود علاقة معنوية بين الحالة الزواجية للمبحوثات ودرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة.
- وجود فروق معنوية في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة تعزي إلي فئات المهنة الأساسية للمبحوثات بعينة الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المهنة الأساسية للمبحوثات ودرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة.

جدول (12) تقدير معنوية الفروق بين فئات المتغيرات المستقلة الاسمية (الحالة الزواجية ، والمهنة الأساسية) فيما يتعلق بدرجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة، باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way Anova واختبارF، وقيمة إحصاء إيتا تربيع، و% للتباين المفسر في المتغير التابع(درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة).

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة إحصاء إيتا تربيع	% للتباين المفسر في المتغير التابع
الحالة الزواجية للمبحوثة	بين المجموعات	793,883	3	264,628	1,876	-	-
	داخل المجموعات	34698,517	246	141,051			
	الكلي	35492,400	249				
المهنة الرئيسية للمبحوثة	بين المجموعات	3634,948	9	403,883	3.043**	0,102	10,2
	داخل المجموعات	31857,452	240	132,739			
	الكلي	35492,400	249	-			

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي

ثالثاً:المتغيرات المستقلة المؤثرة في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة:

لتحديد المتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة ، كان من الضروري اختبار الفرض النظري ، والذي تم اختباره بالفرض الإحصائي التالي : " لا تتأثر درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة (كمتغير تابع) بكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية : سن المبحوثة ، الحالة الزواجية للمبحوثة ، المهنة الرئيسية للمبحوثة ، مستوي تعليم المبحوثة ، الانفتاح الثقافي للمبحوثة ، الانفتاح الجغرافي للمبحوثة ، الدخل الشهري للمبحوثة ، الرضا المجتمعي المحلي للمبحوثة، حجم الأسرة ، عدد الإناث بالأسرة ، متوسط أعمار أفراد الأسرة ، مستوي تعليم الأسرة ، ومستوى المعيشة ، ولاختبار صحة هذا الفرض ، وتقدير حجم تأثير المتغيرات المستقلة ، أستخدم التحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise، واختبار " F " فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة التي قيست بمقياس فترى Interval Variables، أما المتغيرات المستقلة التي قيست بمقياس إسمي "Nominal Variables" فقد استخدم تحليل التباين احادى الاتجاه One Way-Anova ، واختبار" F "، وقيمة إحصاء إيتا تربيع(Eta Squared) ، كما يلي :

[1] المتغيرات المستقلة الفترية المؤثرة في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة:

أشارت نتائج التحليل الانحدارى المتعدد المتدرج الصاعد step-wise ، الواردة بجدول (13) إلى معنوية نموذج التحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد حتى الخطوة الرابعة من التحليل. وقد بلغت قيمة " ف" المحسوبة 24,31 وهى معنوية على المستوى الاحتمالي 0,01 . وهذا يعنى أن هناك أربع متغيرات مستقلة تؤثر في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة. ولقد بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R)

0,533، وقيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت 0,284، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة المؤثرة تبلغ نسبة مساهمتها مجتمعة في تفسير التباين الحادث في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة 28,4% ، يعزى 16,0% منها إلى رضا المبحوثات عن المجتمع المحلي ، و9,3% إلى مستوي تعليم المبحوثات، و 1,7% الي الانفتاح الثقافي للمبحوثات، و1,4% الي حجم أسر المبحوثات.

جدول (13) نتائج التحليل الارتباطى والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة المؤثرة في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة

خطـــوات التحـليـــل	المتغيـــرات المؤثـــرة	قيم الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	% للتباين المفسر في المتغير التابع	قيم " ف " لاختبار معنوية الانحدار
الخطوة الأولى	الرضا المجتمعي المحلي	0,399	0,160	0,156	16,0	47,07**
الخطوة الثانية	مستوي تعليم المبحوثة	0,503	0,253	0,247	9,3	41,78**
الخطوة الثالثة	الانفتاح الثقافي للمبحوثة	0,519	0,270	0,261	1,7	30,26**
الخطوة الرابعة	حجم الأسرة	0,533	0,284	0,272	1,4	24,31**

**معنوي على مستوى 0.01

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الحاسب الآلي .

[2] المتغيرات المستقلة الأسمية المؤثرة في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة:

اظهرت نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way Anova، وإختبار"F" الواردة بجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة تعزي إلي فئات المهنة الأساسية للمبحوثات، مما يعنى أن هذا المتغير له تأثير في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة، ولتحديد حجم التأثير ، تم تقدير قيمة احصاء ايتا تربيع ، والتي بلغت 0,102مما يعنى أن متغير المهنة الأساسية للمبحوثات يفسر10,2% من التباين الحادث في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة، بينما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة تعزي إلي فئات الحالة الزواجية للمبحوثات (جدول 12)، مما يعنى أن متغير الحالة الزواجية للمبحوثات ليس له تأثير في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة.

وبصفة عامة، فإن النتائج تشير إلي أن المتغيرات المستقلة الواردة بهذه الدراسة تستطيع تفسير 38,6% من التباين في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة، أما باقي النسبة والتي تبلغ 61,4% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تتضمنها الدراسة وتحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي للتعرف عليها، وكذلك تطوير طرق قياس بعض المتغيرات المستقلة الواردة بهذه الدراسة والذي من شأنه يزيد من قدرتها التفسيرية.

وبناء على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي المتعلق بالفرض النظري بالنسبة للمتغيرات المستقلة- سالفة الذكر- والتي ثبت تأثيرها في درجة ادراك الريفيات – المبحوثات - للتمييز النوعي ضد المرأة ، وقبوله لباقي المتغيرات المستقلة.

مناقشة عامة للنتائج:

أشارت نتائج الدراسة إلي انخفاض درجة ادراك الغالبية القصوي (86,4%) من الريفيات المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، وقد يكون ذلك نتيجة لعدم موافقة غالبيتهن القصوي علي تعرض المرأة الريفية للممارسات التمييزية التالية - والتي تتم ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية - : " أهالينا علمونا ان خروج الست للشغل بره البيت بيقلل من قيمتها" ، يعقبها "أهالينا علمونا ان الراجل الحمش هو اللى ياخد كل القرارات بدون مشاورة مراته" ، ثم " أهالينا ربونا علي ان اللى مخلفتش صبيان كأنها مخلفتش" ، تليها "إحنا أتربينا على ان الست مكانها البيت وبس" ، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي لم توافقن علي هذه الممارسات 93,6%" ، 89,6%" ، 88,0%" ، 86,4 %" علي الترتيب.

كما بينت نتائج الدراسة انخفاض درجة ادراك الغالبية القصوي (79,6%) من المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة في المعاملات، وربما يكون السبب في ذلك عدم موافقة غالبيتهن القصوي علي تعرض المرأة الريفية للممارسات التمييزية التالية - والتي تتم ضد المرأة في المعاملات - : " الولد لما يجى يجوز من حقه يختار بنفسه ولكن البنت ليس لها حق الاختيار" يعقبها، "الرجالة والصبيان بتأكل الأول وبعدين الستات والبنات" ، ثم "الرجالة والصبيان بيأكلوا مع بعض والستات والبنات يأكلوا مع بعض" ، تليها "الصبيان من حقهم يشاركوا في السياسة أما البنات لأ " ، يلي ذلك "الناس مش بتحب خلفة البنات لأنها ممكن تجلب لأهلها العار" ، ثم "في الميراث مبيدوش للستات حقهم زى الشرع ما بيقول" ، يعقبها "الصبيان هيبه وعزوة أكتر من البنات" ، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي لم توافقن علي هذه الممارسات 95,6% ، 95,2% ، 92,0% ، 90,8% ، 86,8% ، 84,8% ، 82,0% علي الترتيب.

وفيما يتعلق بدرجة ادراك المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال التعليم ، أوضحت النتائج انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي(66,8%) من المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة، وقد يرجع ذلك الي عدم موافقة غالبيتهن القصوي علي تعرض المرأة الريفية للممارسات التمييزية التالية - والتي تتم ضد المرأة في مجال التعليم – : "المفروض الواحد يركز الأول على تعليم الصبيان وبعدين البنات" ، يعقبها "الصبيان من حقهم يكملوا تعليمهم أما البنات كفاية عليها الدبلومات" ، ثم "البنت مسيرها للجواز يبقى تعليمها مضيعة للوقت" ، تليها "أحسن تعليم للبنت هو الاقتصاد المنزلى" ، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي لم توافقن عليها 89,6% ، 88,8% ، 85,2% ، 82,8% علي الترتيب ، بالاضافة الي موافقة غالبيتهن القصوي علي عبارتين - ايجابية الاتجاه - تعكسان المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في مجال التعليم، وهما : "تعليم البنت بيحسن شخصيتها" ، تليها "تعليم البنت بيحسن معاملتها مع الآخرين" حيث قد وافق عليهن 90,4% ، 88,0% من المبحوثات علي الترتيب.

كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي (68,4%) من المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة في مجال العمل ، وذلك نتيجة لعدم موافقة غالبيتهن علي تعرض المرأة الريفية للممارسات التمييزية - والتي تتم ضد المرأة في مجال العمل -: "الشغل بيزود الست حاجات مش كويسة" ، تليها "الصبيان من حقها تشتغل والبنات مكانها

بيتها وتربية أولادها"، يعقبها "الواحد يدى لمراته المرتب اللى بتأخذه من الشغل ويقعدها أحسن"، ثم "الست اللى بتشتغل بتقصر في بيتها"، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي لم توافقن عليها 89,2% ، 81,2% ، 77,2% ، 74,0% علي الترتيب ، بالاضافة الي موافقة غالبيتهن القصوي علي أن " شغل الست مش عيب ولا حرام"، وأن "منع المرأة من الخروج للعمل يعتبر تخلف فينا"، حيث قد وافق عليهما91,6% ، 75,6% من المبحوثات علي الترتيب.

وكما سبق توضيحه ، فان ادراك المبحوثة للتمييز النوعي ضد المرأة ، تم تقديره بمجموع الدرجات التي تحصلت عليها المبحوثة في الأربع متغيرات التابعة سالفة الذكر وهي : ادراك المبحوثة للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية وفي المعاملات والتعليم والعمل ، وقد أشارت النتائج إلي انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي(74,4%) من الريفيات – بعينة الدراسة - للتمييز النوعي ضد المرأة، مقابل ارتفاع درجة ادراك فقط 5,2% منهن للتمييز النوعي ضد المرأة، ويرجع ذلك إلي انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي من الريفيات المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية وفي المعاملات والتعليم والعمل كما سبق توضيحة. وقد أكدت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وقيمة إحصاء ايتا تربيع أهمية متغيرات درجة رضا المبحوثات عن المجتمع المحلي ، والمهنة الأساسية للمبحوثات ، ومستوي تعليم المبحوثات ، والانفتاح الثقافي للمبحوثات ، وحجم أسر المبحوثات، بوصفهم من أهم المتغيرات المستقلة المفسرة للتباين الحادث في درجة ادراك الريفيات المبحوثات بالتمييز النوعي ضد المرأة ، حيث بلغت نسبة مساهمتهم15,6% ، 10,2%، 9,1% ، 1,4% ، 1,1% على الترتيب.

وبفحص نتائج الدراسة يتبين انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي من الريفيات – بعينة الدراسة - للتمييز النوعي ضد المرأة سواء خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو في المعاملات والتعليم والعمل، مما يشير الي أن الثقافة الذكورية "الأبوية" لم تصبح سائدة بالمجتمعات الريفية في الوقت الحالي – بالقياس لما كان شائعاً في الماضي - والتي كان بموجبها تعطي أولوية للرجل (الذكر) مع تهميش دور المرأة (الأنثى) أو على الأقل التهوين من شأنها وفاعليتها فى حياة المجتمع ، حيث أشارت نتائج الدراسة الحالية أن عملية التنشئة الاجتماعية أصبحت تتم بدون تمييز بين الذكر والأنثى داخل الأسرة الواحدة ، حيث أصبحت الأسرة الريفية الآن تهتم بإعداد كل من الذكر والأنثى علي حد سواء ، وتأكيدها خلال عملية التنشئة الاجتماعية علي القيم والعادات والأفكار الايجابية التي تدعم المساواة بين الذكر والأنثي. كما أكدت نتائج الدراسة علي أهمية متغيري درجة رضا المبحوثات عن المجتمع المحلي ، ومستوي تعليم المبحوثات ، باعتبارهما من أهم المتغيرات المفسرة للتباين الحادث في درجة ادراك الريفيات المبحوثات للتمييز النوعي ضد المرأة ، حيث أشارت النتائج الي علاقتهما العكسية مع درجة ادراك الريفيات للتمييز ، كما تبين ارتفاع درجة شعور المبحوثات بالرضا عن المجتمع المحلي، بالاضافة الي ارتفاع مستوي تعليمهن، وهذا ما يفسر انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي من الريفيات – بعينة الدراسة - للتمييز ضد المرأة، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع مستويات تعليم المرأة يقلل من احتمالية تعرضها لسلوك التسلط من الرجل والعنف النفسي واللفظي والجسدي ، بالاضافة الي قلة تعرضها الي الممارسات التمييزية ، حيث أن ارتفاع مستويات تعليمهن يزيد من احتمالية ارتفاع درجة معرفتهن وممارساتهن لأدوارهن وحقوقهن الأساسية ، والمشاهدة العملية تؤكد ذلك وترجعه

إلي زيادة نسبة تعليم البنات، والتي ارتفعت إما رغبة من الأسرة الريفية في تعليم الإناث ، خاصة مع زيادة عدد المتفوقات عن المتفوقين بجميع المراحل التعليمية بمحافظة المنوفية، أو قد يكون ذلك امتثالاً للقانون والدستور المصري والذي يلزم الاستمرار في التعليم حتى الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي (والتي تنتهي بعد إتمام المرحلة الإعدادية) – ووفقا للدستور المصري الجديد لعام 2014 فان التعليم الإلزامي سيمتد حتى إتمام المرحلة الثانوية – أو كنتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الريفي المصري عموما ، وعلي وجه الخصوص المتعلقة بالزواج ، حيث أن تعليم البنات يحسن من فرص زواجهن وحصولهن علي فرصة عمل خارج نطاق الزراعة، كنتيجة لتفتت وتقزم الحيازات الزراعية بصفة خاصة في محافظة المنوفية، كنتيجة مباشرة الي الارث او لتبوير الأرض الزراعية ، تمهيداً للبناء عليها والذي تزايد بمرور الوقت ، خاصة مع زيادة عدد السكان.

توصيـــات الدراسة :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي قد تفيد المهتمين بقضايا العنف والتمييز ضد المرأة ، ويمكن ذكرها في النقاط التالية :

[1] أوضحت النتائج انخفاض درجة ادراك الغالبية العظمي(74,4%) من الريفيات – بعينة الدراسة – للتمييز النوعي ضد المرأة، كما كشفت نتائج تحليل الارتباط البسيط عن وجود علاقة عكسية بين مستوي تعليم المبحوثات ودرجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة، كما أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أهمية متغير مستوي تعليم المبحوثات بوصفه من أهم المتغيرات المستقلة المفسرة للتباين في درجة ادراكهن للتمييز النوعي ضد المرأة، وقد أمكن تفسير ذلك – كما سبق - بأن ارتفاع مستويات تعليم المرأة يقلل من احتمالية تعرضها الي الممارسات التمييزية ، حيث أن ارتفاع مستويات تعليمهن يؤدي الي زيادة درجة معرفتهن وممارساتهن لأدوارهن وحقوقهن الأساسية، لذلك توصي الدراسة بـــــــ:

(أ) تمكين المرأة اجتماعياً واستكمال تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ، والاهتمام بتعليم الاناث بالريف، وتطبيق القانون فيما يتعلق بالتعليم الالزامي ومعاقبة ولي الأمر اذا سهل تسرب الاناث من التعليم بغرض تزوجيهن مبكراً.

(ب) تمكين المرأة اقتصادياً واستكمال تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل ، وخاصة فيما يتعلق بظروف العمل والرواتب.

وذلك بقيام الدولة – بمختلف مؤسساتها – بدورها في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات ، وذلك بتفعيل مواد الدستور المصري 2014 فيما يتعلق بحماية المرأة من كل أشكال العنف والتمييز ، حيث جاء بالمادة (11) : "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتلتزم الدولة بحماية المرأة من كل إشكال العنف ، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل ، كما جاء في المادة (53) المواطنون لدي القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الدين ، أو العقيدة ، أو الجنس، أو الأصل ، أو العرق ، أو اللون ، أو اللغة ، أو الإعاقة ، أو المستوي الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأي سبب آخر. والتمييز والحض علي الكراهية يعاقب علية القانون. وتلتزم

الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء علي كافة إشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

[2] ان مواجهة العنف ضد المرأة بصفة عامة والتمييز الممارس ضد المرأة بصفة خاصة - كظاهرة اجتماعية- عملية متكاملة تساهم فيها الأسرة والدولة بمختلف مؤسساتها السياسية والقضائية والاقتصادية والدينية بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة، لذلك فإن مواجهته يجب أن تكون ضمن السياق الاجتماعي العام والظروف المجتمعية السائدة ، لذا توصي الدراسة بـــ :

(أ) باعتبار الأسرة هي الوسيط الأول والأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية ، والتي تكسب أفرادها السلوك القويم فقد وقع على كاهلها العبء الأكبر للحد من ظاهرة العنف في المجتمع بصفة عامة والتمييز الممارس ضد المرأة بصفة خاصة ، حيث أنها مطالبة بعدة مسئوليات منها: الأخذ بتعاليم الدين السمحة وتطبيقاتها في تربية الأبناء والتعامل معهم ، وتحقيق المساواة في التعامل مع الأبناء ، وغرس القيم والمبادئ والأخلاق في نفوس الأبناء منذ الصغر، وتوجيه سلوكهم، وإحداث تغيرات في الاتجاهات الأسرية نحو الموروثات الثقافية المتعلقة بالمرأة ، لإحداث تغيرات في مفاهيم المجتمع ومعتقداته نحو الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المرأة ، بحيث لا تقتصر على الأدوار التقليدية المسئولة عن الإنجاب وتربية الأولاد.

(ب) وللقيادات الطبيعية وذوي الرأي في القرية المصرية دور هام في هذا الشأن ، باقناعهم أولاً بمفهوم النوع الاجتماعي بشكل بسيط ويتوافق مع التقاليد والقيم الريفية ، ومن ثم الاعتماد على هؤلاء كقادة رأي طبيعيين لنشر ثقافة النوع الاجتماعي ، وذلك باستثمار جهودهم في التوعية بحقوق المرأة إنطلاقاً من هذه التقاليد وبشكل تدريجي منظم يتم من خلاله الانتقال من مفهوم لآخر بسهولة ويسر ودونما أن يشعر عموم الناس أن هناك مبالغة في التركيز على حقوق المرأة في مقابل إغفال ما للرجل من حقوق ، مع التركيز عي توضيح أهمية إعطاء حقوق المرأة داخل المجتمع وما له من إيجابيات على الأولاد والزوج والمجتمع كله وذلك بشكل بسيط .

(ج) للإعلام دور مهم في توجيه وتقويم السلوكيات، لذلك يجب تعزيز الدور الإعلامي في محاربة ظاهرة العنف عموماً والتمييز ضد المرأة على وجه الخصوص ، وذلك بتكثيف حملات التوعية بمفهوم النوع الاجتماعي من خلال الدراما التلفزيونية والبرامج المسموعة والمرئية بغرض: تعميق مبدأ المساواة بين الذكر والأنثى مع التركيز على حقوق المرأة في كافة المجالات (العمل والتعليم والصحة) ، وإعداد سلسلة من البرامج تستهدف شرح أدوار الرجل والمرأة في المجتمع وفقا لمفهوم النوع الاجتماعي المعاصر ، مع التركيز علي التكامل الوظيفي بين الجنسين سواء في أدوارهما أو في حقوقهما ومسئولياتهما ، ومن مقاصد هذا التكامل حدوث السكن والمودة والرحمة بين الزوجين ، وأيضاً إبراز قيم التعاون بين الرجل والمرأة لتصحيح الخلل في تصوير العلاقة بينهما والتأكيد على أن التفاهم القائم على أساس مراعاة كلا الطرفين لحق الأخر في تحقيق ذاته يمكن أن يساهم إيجابيا في نجاح الطرفين ، بالاضافة الي تخصيص قناة إعلامية موجهة لتدعيم عمليات التنشئة الاجتماعية علي أسس تربوية سليمة.

(ج) تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور أكبر في هذا الإطار من خلال نشر ثقافة عدم التمييز ضد المرأة وإقامة حملات توعية وعقد ندوات وورش عمل حول عواقب التمييز ضد المرأة وما يترتب عليه من آثار قانونية فضلاً عن الآثار النفسية السيئة التي يخلفها سواء لدى

النساء أو الأطفال وانهيار الأسر اجتماعياً ، والتأكيد علي ضرورة مساواة الرجل بالمرأة ، وأن التميز ضد المرأة يعد عيباً يعاني منه المجتمع ويحرمه الكثير من الخير من جراء منع المرأة من المساهمة الفاعلة في عمليات الانتاج والتنمية.

(د) للدولة الدور الأكبر للحد من ظاهرة العنف من خلال مؤسساتها المتنوعة والمختلفة فلكل مؤسسة حسب اختصاصها مجموعة من الأدوار يجب أن تقوم بها للحد من ظاهرة العنف فى المجتمع خاصة العنف والتمييز ضد المرأة ، لذلك يجب :

- أن تقوم وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم والجامعات والمعاهد العليا ومراكز الشباب والأندية ، باعداد مجموعة من البرامج التثقيفية بغرض تبصير الشباب من الجنسين بأهمية تحقيق المساواة في التعامل بين الذكور والاناث ، وتوضيح الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم ، وإحداث تغيرات في اتجاهاتهم نحو الموروثات الثقافية المتعلقة بالمرأة ، لتوجيه سلوكياتهم لإحداث تغيرات في مفاهيم المجتمع ومعتقداته نحو الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المرأة ، والذي من شأنه يؤدي الي تحسين الصورة الذهنية للمرأة المصرية وفقاً للمفهوم المعاصر للنوع الاجتماعي.

- استثمار الخطاب الديني بواسطة وزارة الأوقاف والأزهر الشريف، والكنيسة المصرية ، في نشر ثقافة النوع الاجتماعي في أوساط المجتمع المصري، لاسيما داخل القرى والمناطق العشوائية ، من خلال خطباء المساجد ورجال الدين المسيحيين، وذلك بتحسين الصورة الذهنية للمرأة المصرية ، وإبراز نظرة الإسلام والمسيحية للمرأة باعتبارها عنصر فاعل داخل المجتمع وضرورة مساواتها بالرجل

- التوسع في إقامة المؤسسات الاجتماعية الحكومية المتخصصة في رعاية المرأة وكفالتها والتي يمكن أن تقدم المزيد من الخدمات للنساء سواء بالإعاشة أو محو الأمية أو تقديم خدمات اجتماعية وثقافية وصحية.

- التوسع في فتح فصول محو الأمية بالقرى والعشوائيات واستثمار ذلك في تعليم الفتيات والصبية الصغار حقوق كل طرف وواجباته تجاه الآخر واحترام الولد للبنت داخل المجتمع ، وغرس قيم الشهامة والشجاعة وضرورة أن يتطلب ذلك معاملة الأنثى معاملة كريمة .

[3] تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الامبيريقية حول ظاهرة العنف ضد المرأة ، وخاصة اشكال وممارسات التمييز ضد المرأة ، من حيث الدوافع والأثار ، مما يسهم في فهم جوانبها المختلفة ، ومن ثم وضع استراتيجية عامة لتفعيل دور مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية في مواجهة العنف والتمييز بشكل عام ، وعلي وجه الخصوص الممارسات العنيفة والتمييزية ضد المرأة ، ومن ثم إمكانية تنمية وتمكين جميع فئات المجتمع وخاصة المرأة.

المراجع:

أولاً : مراجع باللغة العربية:

1)إبراهيم ، حسنين توفيق (1988) **ظاهرة العنف السياسى في مصر** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة .

2)أبو العلا ، محمد حسين (1998) **العنف الدينى في مصر** ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، القاهرة .

3)أبو النصر ، عبد الرحمن(2003) **قانون حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني** ، مكتبة القدس.
4)أبو النصر ، مدحت محمد (2008) **ظاهرة العنف في المجتمع** ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الجيزة .
5)أبو الوفا ، محمد أبو الوفا (1998) **العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتحريم والعقاب في الفقة الإسلامى والقانون الجنائى** ، المؤتمر الدولى للسكان والصحة الانجابية في العالم الإسلامى ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 21- 24 فبراير .
6)أبو جمعة ، آية محمد إبراهيم إبراهيم (2018) **دور برامج التنمية الاجتماعية في القضاء علي ظاهرة التمييز النوعي: دراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة المنصورة.
7)أبو سالم ، أحمد اسماعيل محمود (2007) **بعض مظاهر الإساءة إلى المرأة الريفية ، دراسة في قريتين مصريتين** ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية .
8)أبو سيف ، حسام أحمد محمد (2010) **العنف ضد المرأة وعلاقته بالمساندة الاجتماعية : دراسة على عينة من النساء في مدينة المنيا** ، مجلة دراسات عربية في علم النفس ، مج (9)، ع (2)، أبريل، مصر .
9)أبو شهبة ، فادية ، وماجدة عبد الغنى (2003) **ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ـ في : أحمد المجدوب (2003) العنف الأسرى منظور اجتماعى وقانونى** ، التقرير الأول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.
10) أبو غزالة ، هيفاء (2009) **مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء علي أشكال التمييز ضد المرأة** ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة.
11) أبو غزالة ، هيفاء (2011) **الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة "2011-2020" ، حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف** ، الطبعة الأولى ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة .
12) أحمد، سناء محمد على محمد(2005) **إشكالية التمييز النوعى في الأسرة المصرية: بحث ميدانى على العادات الاجتماعية في ريف محافظة أسيوط وحضرها**، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط.
13) أحمد ، عفت عبد الحميد ، والخولى سالم الخولى ، وهانى محمد عبد الهادى (2008) **معرفة أرباب الأسر الريفية بإحدى القرى المصرية بالأسباب الدافعة لختان الإناث والأضرار المترتبة عليه** ، المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافى ، القاهرة ، 16- 18 ديسمبر 2008 .
14) أحمد ، ممدوح صابر (2012) **أشكال العنف الأسرى الموجة ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية** ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة ، المجلد (1)، العدد (8).
15) اسماعيل ، يسرا محمد (1437ه) **أشكال وآثار العنف ضد المرأة : دراسة ميدانية مكبقة بدور الحماية الاجتماعية في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية.
16) أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر (1997) **التربية السكانية** ، المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية ، جامعة الأزهر .

17) الأمم المتحدة (1979) **إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" ، الجمعية العامة** ، ديسمبر، نيويورك.
18) الأمم المتحدة (1980) **المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلم** ، كوبنهاجن .
19) الأمم المتحدة (1985) **تقرير المؤتمر العالمى لاستعراض وتصميم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة " المساواة والتنمية والسلم "** ، نيروبى .
20) الأمم المتحدة (1993) الاعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة ، نيويورك .
21) الأمم المتحدة (1994) المؤتمر العالمى للسكان والتنمية ، القاهرة ، مصر.
22) الأمم المتحدة (1995 أ) المؤتمر العالمى الرابع للمرأة ، بكين ، الصين .
23) الأمم المتحدة (1995 ب) تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاجن.
24) الأمم المتحدة (2005 أ) **تقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التعليق العام رقم 16 بشان المساواة بين الرجل والمراة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ، الفقرة 40.
25) الأمم المتحدة (2005ب) **توصيات اللجنة المعنية بالقضاء علي التمييز ضد المراة،** التوصية العامة رقم 35، بشانالتدابيرالخاصة المؤقتة، الفقرة 18.
26) الأمم المتحدة (2006) **تقرير الأمين العام : دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة** ، يونيو 2006.
27) الأمم المتحدة (2012) **المرأة والحق في السكن اللائق ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان،** جنيف ، ونيويورك.
28) الأمم المتحدة للمرأة (2017) **تقرير حول وضع المرأة العربية: العنف ضد المرأة، ما حجم الضرر؟** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، بيروت.
29) الأمم المتحدة(1993) **توصيات اللجنة المعنية بالقضاء علي التمييز ضد المرأة،** التوصية العامة رقم 19، بشان العنف ضد المراة، الفقرة 9.
30) البصرى ، حيدر (2001) **العنف الأسرى ، الدوافع والحلول** ، الطبعة الأولى ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، لبنان .
31) البكل ، مروة عادل إسحاق (2010) **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمى : دراسة ميدانية في ريف محافظة المنوفية** ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .
32) البلوشى ، كلثوم محمد على (غير مبين التاريخ) **العنف ضد المرأة من المنظور الصحى** ، مركز الإحصاء والبحوث الصحية ، وزارة الصحة ، الإمارات العربية المتحدة .
33) البيومى ، عادل فهمى (2000) **الدراما التليفزيونية والاتجاهات نحو العنف الأسرى في مصر** ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، مركز بحوث الرأى العام ، العدد الثانى ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ص ص 215- 260 .
34) التوايهة ، عباطة (1999) **العنف الأسرى** ، مجلة مؤته ، العدد الأول ، أيلول .
35) الجهاز المركزي للإحصاء (2014) **العنف ضد المرأة في العراق : الاشكاليات والخيارات،** بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، العراق.

36) الحداد ، أميرة (2009) **ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي والتمييز ضدها في الأجر ، ورقة السياسات (3)** ، أوراق السياسات فى إطار البرنامج البحثى حول المرأة والعمل، مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الامريكية بالقاهرة ، ، ص ص : 32- 47.
37) الحزيف ، رشود بن محمد (2000) **العنف ضد المرأة : مشكلة اقليمية أم عالمية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية** ، مجلة الأمن والحياة ، العدد (215) يوليو ـ أغسطس .
38) الخولى ، سالم إبراهيم (2007) **المشكلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع المصرى** ، دار الندى للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة .
39) الرديعان ، خالد عمر(2008) **العنف الأسري تجاه المرأة حسب افادة عينة من السيدات في الرياض** ، مجلة العلوم الأمنية كلية الملك فهد الأمنية ، الرياض.
40) الرماني ، زيد بن محمد(2005) **المرأة والمعاناة تاريخ ومواقف** ، دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع ، الرياض.
41) الزامل ، الجوهرة بنت فهد ، نجوى الشرقاوى ، هدى محمد ، ومضاوى المشعل (2015) **العنف الأسرى ضد المرأة السعودية وتأثيرها على دورها كطالبة جامعية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج (43)، ع (4)، الكويت .
42) الزغبى ، أحمد محمد(2010) **العنف الأسرى وآثاره في شخصية الأباء والأبناء**، مجلة الفيصل، مجلة ثقافية شهرية، العدد 404، يناير- فبراير.
43) الزناتى ، فاطمة (2005) **المسح السكانى الصحى في مصر** ، المجلس القومى للسكان ووزارة الصحة ، القاهرة .
44) الساعاتى ، سامية (2006) **المرأة في المجتمع المعاصر** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة.
45) الساعاتى، سامية (2002) **التمييز ضد المرأة بين الموروث الثقافى والمثل الشعبى، في الإعلام والتنمية والمرأة**، المجلس القومى للمرأة، القاهرة.
46) السيد ، مرفت صدقي عبد الوهاب(2018) **بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالانتاج الزراعي بمحافظتي بني سويف والمنيا** ، مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، مجلد(3) ، ابريل ، ص ص: 121 – 145.
47) السيد ، خيرى حسان (2009) **الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة** ، حوليات آداب عين شمس ، مج (37)، يونيو ، مصر.
48) السيد ، مرفت صدقى عبد الوهاب (2011) **دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية في ظل الأهداف الانمائية للألفية بمحافظة أسيوط** ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد (2) العدد (8) ، ص ص: 949- 972.
49) السيد ، مرفت صدقى عبد الوهاب ، حسين محمد تهامى (2010) **بعض العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة المعيلة : دراسة حالة قرية السماحة بوادى الصاعيدة محافظة أسوان** ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد (1) العدد (10).
50) الشاذلى، فتوح عبد الله(2010) **المواجهة الجنائية للعنف والتمييز ضد المرأة**، المؤتمر العلمى الدولى لكلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية (حقوق المرأة في مصر والدول العربية)، ديسمبر، مصر.

51) الشرجى، عادل مجاهد(2004) **العنف العائلى ضد المرأة: تحليل لعلاقات النوع الاجتماعى في المجال الخاص**، المؤتمر الوطنى الأول لمناهضة العنف ضد المرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، اليمن.
52) الصباغ ، محمد صابر عبدالحميد (2010) **القيم الاجتماعية وأوضاع المرأة الريفية ببعض قرى جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية بريف محافظة الشرقية** ، رسالة دكتوراه ، قسم الإرشاد الزراعي والاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة .
53) الطرابيشى ، مرفت محمد كامل (2001) **دور وسائل الاتصال في نقل المعلومات الصحية للمرأة الريفية** ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد (11)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
54) الطرابيشى ، مها كامل (2003) **معالجة الصحافة المصرية العامة لمشكلات المرأة الريفية : دراسة تحليلية خلال عام 1999م** ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.
55) الطفيرة ، عبد الوهاب محمد (2012) **الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتى : دراسة تطبيقية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج (40)، ع (4)، الكويت .
56) العباسى ، أميرة محمد (1992) **معالجة المجلات النسائية المتخصصة لقضايا المرأة والتنمية في الريف المصرى : دراسة تحليلية لمضمون مجلتى حواء ونصف الدنيا عام 1992م** ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.
57) العبد الكريم ، فؤاد بن عبد الكريم عبد العزيز (2005) **العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية** ، مجلة البيان ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
58) العزب ، أشرف محمد ، وأمورة حسن أبو طالب ، ومهدية أحمد رمضان (2011) **دراسة وصفية تحليلية عن العنف الأسرى الموجه ضد المرأة** ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، المجلد (2)، العدد (11)، ص ص: 1413- 1436.
59) العزبى، محمد ابراهيم(2011) **فهم الدين والتمييز ضد المرأة الريفية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد(2) العدد(1) ص ص: 11- 29.
60) العزبى ، محمد إبراهيم ، وعبد الرحيم الحيدرى (1990) **المرأة الريفية : أدوارها ومكانتها** في : هلول ، فتح الله سعد و محمد نبيل جامع وعبد الرحيم الحيدرى ومحمد ابراهيم العزبى (1990) قرءات في علم الاجتماع الريفى ، الشنهابى للطباعة والتجارة ، الإسكندرية.
61) العواودة ، أمل سالم (2002) **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني** ، الطبعة الأولي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان.
62) الفتلاوي ، سهيل حسين(2007) **حقوق الانسان** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان.
63) الفردان ، ايناس احمد(2016) **دراسة واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين** ، مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء ، مملكة البحرين.
64) القرش ، جميلة قدرى محمد (2006) **الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف الموجه ضد الأزواج والزوجات : دراسة مقارنة لبعض الحالات اليمنية والمصرية** ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

65) الليثى ، هبة (2002) **القضاء على الفقر ، مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنموية للألفية الثالثة** ، اللجنة الاقتصادية ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة .
66) المجلس القومي للمرأة (2001) **المرأة في مصر**، التقرير الأول ، القاهرة .
67) المجلس القومي للمرأة (2002) **تقرير عن الأوضاع الاحصائية للمرأة المصرية** ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة ، القاهرة .
68) المجلس القومي للمرأة (2004) **تقرير عن الأوضاع الاحصائية للمرأة المصرية** ، القاهرة.
69) المجلس القومي للمرأة (2009) **دراسة العنف ضد النساء في مصر** ، ملخص النتائج ، القاهرة .
70) المجلس القومي للمرأة (2014) **التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين +20**، مايو ، القاهرة.
71) المحيميد ، علي محمد عبد العزيز(2008) **العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي : دراسة ميدانية علي النساء والعاملين في المجالات المختلفة ذات الصلة بظاهرة العنف الأسري ضد المراة بمدينة الرياض** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.
72) المركز الديموجرافى (2003) **المرأة في مصر ديموجرافيا ، اجتماعياً ، اقتصادياً ، سياسياً** ، القاهرة .
73) المعايطة ، حمزة عبد المطلب كريم (2016) **ظاهرة العنف ضد المرأة الأردنية دوافعها وسبل مواجهتها** ، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية ، المؤسسة العربية للارستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، ع (9) ، ج (2)، ، يناير ، مصر .
74) النقاش ، فريدة (2008) **نساء الريف ، استغلال مركب وتمييز مضاعف وسبل النهوض** ، مركز الأرض لحقوق الإنسان ، القاهرة .
75) النيرب ، عبد الله محمد (2008) **العوامل النفسية والاجتماعية المسئولة عن العنف المدرسي في المرحلة الاعدادية كما يدركها المعلمون والتلاميذ في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ، غزة.
76) بالانت، جولي (2007) **التحليل الإحصائي باستخدام برامج SPSS**: ترجمة خالد العامري – الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة.
77) بدوى ، جيهان محمود ثروت (2010) **العلاقة بين التحولات الاجتماعية والثقافية وقضايا النوع للمرأة المصرية : دراسة حالة لتطور قوانين الأحوال الشخصية في مصر** ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب ، جامعة المنصورة.
78) بسيوني ، محمود شريف (2003) **الوثائق الدولية لحقوق الانسان** ، المجلد الأول ، دار الشروق ، القاهرة.
79) بنانى ، فريدة (1999) **مقاربة للعنف الموجه ضد الطفلة الأنثى ومدى شرعيته وآثاره على الحقوق الصحية والانجابية** ، سلسلة أبحاث مائة عام على تحرير المرأة، الجزء الثانى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة.
80) تقرير التنمية البشرية المحلية لمحافظة المنوفية (2015) **مؤشرات التنمية البشرية المحلية لمحافظة المنوفية** ، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ، مصر.

81) جامعة القاهرة (2004) **دراسة حول ظاهرة العنف ضد المرأة** ، مشروع تنمية مهارات البحث العلمى ، كلية الهندسة .
82) جمعة ، مجدى محمد (2013) **العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة : دراسة تطبيقية على الاغتصاب والتحرش الجنسى** ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
83) جوهر ، على صالح ، وميادة فوزى الباسل (2000) **البعد التربوى لأساليب التنشئة داحل الأسرة والمجتمع بما يدعم قيم الانتماء والشراكة والمساواة بين الجنسين** ، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية ، تحديات الحاضر وآفاق المستقبل ، المجلس القومى للمرأة ، 18-20 نوفمبر ، القاهرة ، ص ص: 119- 151 .
84) حجار، ماجدة (2010) **العولمة والعنف : مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة** ، رسالة دكتوراه ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر.
85) حسن ، نجوى قصاب ، ورغداء الأحمد (2006) **التمييز والعنف ضد المرأة : دراسة 240 حالة من النساء اللواتى عانين من العنف والتميز** ، المكتب التنفيذى، الاتحاد العام النسائى ، سوريا .
86) حسن ، هبة محمد على (2003) **الإساءة إلى المرأة** ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة.
87) حسينى ، فاطمة عبد الفتاح حسن (2013) **دور مؤسسات المجتمع المدنى في مواجهة العنف الأسرى ضد المرأة : دراسة حالة لبعض مؤسسات المجتمع المدنى** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .
88) حلمى ، إجلال اسماعيل (1997) **عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء في مجتمع الإمارات ، في : الأسرة العربية : النظرية والتطبيق**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .
89) حلمى ، اجلال اسماعيل (1999) **العنف الأسرى** ، دارة قباء للطباعة والنشر ، القاهرة.
90) حمدان ، سعيد بن سعيد ناصر (2011) **العنف الأسرى ضد المرأة** ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، ع (43)، مصر .
91) حمودة ، رفيقة سليم (1997) **المرأة المصرية ، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل** ، الطبعة الأولى ، دارة الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة .
92) حمودى ، شيماء فاضل (2015) **العنف ضد المرأة في رواية السيرة الذاتية العبرية والعربية**، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع (9)، يوليو، مصر.
93) خاطر ، السيد (2003) **مساهمة المرأة في التنمية البشرية في مصر** ، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين ، التنمية في القطاع الريفى ، 24- 25 سبتمبر.
94) خليفة ، إبراهيم عبد الرحمن(2010)**علاقة بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية لمزارعى محافظة الشرقية بتقبلهم لتمكين المرأة ومنع ختان الإناث** ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد (1)، العدد (11) ص ص: 1093- 1104.
95) خليل ، منى عطية خزام (2011) **التخطيط لمواجهة التمييز النوعى للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعى** ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع (30)، ح (2)، مصر.

96) خميس ، محمد عوض (1985) **دفاعاً عن المرأة : دراسة نفسية اجتماعية جنسية** ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة .
97) رزق ، سامية (1988) **صورة المرأة كما تقدمها برامج المرأة في الأذاعة الصوتية**، مكتبة الانجلو، القاهرة .
98) رزق ، سامية (1994) **نحو استراتيجية اعلامية لمواجهة الختان: الانتهاك البدئى لصغار الإناث**، الطبقة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
99) رشتى ، جيهان (1999) **صورة المرأة في الإعلام : الرسالة الاعلامية لتحقيق تنمية المرأة** ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة .
100) رشوان ، حسين عبد الحميد (2011) **العنف والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع النفسي والسياسي والاتصالي** ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية.
101) رضوان ، نادية (1997) **دور الدراما التليفزيونية في تشكيل وعى المرأة : دراسة اجتماعية ميدانية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
102) رمزى ، ناهد (1995) **مقارنة بين صورة المرأة وصورة الرجل في الدراما التليفزيونية** ، اليونيسيف ، القاهرة .
103) رمزى ، ناهد (2001 أ) **العنف ضد المرأة ، الزواج المبكر** ، رابطة المرأة العربية ، القاهرة .
104) رمزى ، ناهد (2001 ب) **العنف ضد المرأة ، الحرمان من التعليم** ، رابطة المرأة العربية ، القاهرة .
105) رمزى ، ناهد (2003) **العنف ضد المرأة: دراسة حالة للنساء المعنفات**، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة .
106) رمزى، ناهد وعادل سلطان (2000) **العنف ضد المرأة، دراسة عاملية**، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد(37) العدد(1)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ص 1- 28.
107) رمزى ، ناهد ، وعادل سلطان (2002) **بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المحددة لاتجاهات الأفراد نحو العنف ضد المرأة** ، ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.
108) رمضان ، سحر القطب على (2009) **التنشئة الأسرية والعنف ضد المرأة : دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنوفية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .
109) رمضان ، هاجر على محمد (2007) **أنماط العنف ضد المرأة في المجتمعات الريفية : دراسة سوسيولوجية في أحدى قرى محافظة الدقهلية** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .
110) زايد ، أحمد (2002) **العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصرى ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ، القاهرة .
111) زغير، لمياء ياسين (2008) **اتجاهات الشباب نحو العنف ضد المرأة وعلاقتها بالضغوط النفسية** ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ع (84)، العراق .
112) زناتى ، ريم نجيب محمد (2008) **معالجة قضايا المرأة في الصحف العربية القومية والخاصة** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية

113) زهران ، فريد (2004) **العنف ضد المرأة في مصر** ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة .
114) سامى ، سالى محمود (2003) **التحولات الاجتماعية ـ الثقافية والمشكلات الأسرية في المجتمع المصرى** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
115) سعد ، حميده فرج سالم (2018) **الرؤية المجتمعية للعنف ضد المرأة الليبية : دراسة ميدانية في مدينة زليتن** ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة المنصورة.
116) سليم ، حنان أحمد (1995) **صورة المرأة في وسائل الإعلام المصرية : دراسة تحليلية مقارنة بين الدراما التليفزيونية ومجلة نصف الدنيا** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق .
117) شاهين ، زينب (1993) **تنشئة الأطفال الإناث في مصر ، مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادى والعشرون** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
118) شحاته ، إيناس محجوب (2002) **توجهات الصفوة نحو قضايا المرأة** ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة المنيا .
119) شرف الدين ، فهيمة (1998) **المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان** ، مجلة المستقبل العربى ، السنة (20)، العدد (229).
120) شكرى ، علياء (2001) **قضايا المرأة المصرية من التراث والواقع ، دراسة للثبات والتفسير الاجتماعى والثقافى** ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
121) شكرى ، علياء (2003) **قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع ، دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى** ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة .
122) صالح ، سليمان (1994) الصحافة والجريمة: **دراسة تغطية الصحافة المصرية لحادث فتاة العتبة**، مجلة البحوث الاعلامية، جامعة الأزهر، يوليو.
123) صبحى ، هدى (2000) **ماذا نعنى بكلمة النوع الاجتماعى** ، ملتقى المرأة ، العدد الأول ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة .
124) صقار، صباح محمد مفلح ، عبد المهدى السودى(2007) **اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو العنف ضد المرأة** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.
125) صقر، هالة، وعبد الله شحاته(2009) **التمكين الاقتصادي للمرأة** : المعوقات والحلول المقترحة ، ورقة السياسات (1) ، أوراق السياسات فى إطار البرنامج البحثى حول المرأة والعمل، مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الامريكية بالقاهرة ، ص ص : 8- 19.
126) طاهر ، مايسة السيد (2003) **صورة العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراما العربية في التليفزيون المصرى** ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة .
127) عبادة ، مديحة أحمد (2006) **بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر : دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتى تعرضن للضرب والختان** ، مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس .

128) عبد الجواد ، أحمد رأفت (2004) الشباب والعنف : **دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنوفية بجمهورية مصر العربية** ، مركز معلومات المرأة والطفل ، البحرين .

129) عبد الحميد ، أحمد رجاء (1998) **العنف ضد المرأة ، دراسة حالة في المجتمع المصرى** ، المؤتمر الدولى للسكان والصحة الانجابية في العالم الإسلامى ، جامعة الأزهر ، في الفترة من 21- 24 فبراير ، القاهرة .

130) عبد الحميد ، صلاح محمد(2007)**العنف ضد الأطفال**، دارة الفكر المصرى، حدائق القبة، القاهرة.

131) عبد الرحمن ، هالة منصور (2010) **العنف ضد المرأة : ظاهرة ختان الإناث نموذجا : دراسة ميدانية في محافظة القليوبية** ، حوليات آداب عين شمس ، مج (38)، يونيو، مصر.

132) عبد العليم ، فاطمة بيومى (1998) **مشكلة العنف ضد المرأة ، المؤتمر الدولى للسكان والصحة الانجابية في العالم الإسلامى** ، جامعة الأزهر في الفترة من 21- 24 فبراير ، القاهرة .

133) عبد اللطيف ، سوسن (1997) **نظرة متأملة عن واقع الطفلة الأنثى في مصر ، وقاية المرأة والطفل من العنف** ، الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية ، القاهرة.

134) عبد الله ، مروة طنطاوى متولي (2016) **مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية في محافظة الشرقية** ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق.

135) عبد المجيد ، همت حسن (2007) **اختلاف المعرفة المكتسبة من وسائل الإعلام بالتطبيق على العنف ضد المرأة** ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، مجلد (8) العدد (1)، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، يناير/ مارس، ص ص: 8- 174.

136) عبد المنعم ، سهير (2002) **أبعاد العنف ضد المرأة في السياسة الجنائية : دراسة نقدية** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثانى ، القاهرة .

137) عبد المولي ، سمية أحمد علي(2009) **تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر**، ورقة السياسات (2) ، أوراق السياسات فى إطار البرنامج البحثى حول المرأة والعمل، مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الامريكية بالقاهرة، ص ص : 20- 31.

138) عبد الودود ، رجاء محمد (2012) **العنف الأسرى ضد المرأة المصرية : دراسة ميدانية في مركز ومدينة المنيا** ، فكر وإبداع ، ج (66)، أبريل ، مصر .

139) عبد الوهاب ، ليلى (1991) **العنف الأسرى : دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجة ضد المرأة** ، مركز البحوث والدراسات القانونية ، إتحاد المحامين العرب ، القاهرة .

140) عبد الوهاب ، ليلى (1994) العنف الأسرى : **الجريمة والعنف ضد المرأة** ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، سوريا ، بيروت ، لبنان .

141) عبدالعال ، رانيا كمال علي(2012) **المرأة العاملة وحقوق الإنسان في مصر: تحليل سوسيولوجي لبعض القضايا المجتمعية : دراسة ميدانية** ، رسالة دكتوراه قسم علم الاجتماع، كلية الاداب ، جامعة المنصورة.

142) عزب ، حسام الدين محمود، جاكلين شوقى إسكندر، وإيمان لطفى إبراهيم (2016) **الخصائص السيكومترية لمقياس العنف ضد النساء المتزوجات،** مجلة الارشاد النفسى، ع (46)، ابريل، مصر.
143) عسوس ، أنيسة (2013) **العنف الأسرى والعوامل السوسيونفسية والاقتصادية والانعكاسات،** مجلة الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)، الولايات المتحدة الأمريكية، مج (4)، ع (10).
144) عقل ، منال عبد الله(2004) **بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسرى ضد المرأة** ، دراسة ميدانية في مدينة القاهرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.
145) علام ، صلاح الدين محمود (1985) **تحليل البيانات في البحوث النفسية والتربوية** ، دار الفكر العربى ، القاهرة .
146) عوض ، السيد (2004) **جرائم العنف الأسرى بين الريف والحضر،** مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
147) عيساوي ، نسيمة (2011) **العنف اللفظي الأسري من المنظور السوسيولوجي: دراسة حالة للخلفية الأسرية والزوجية لبعض النساء المعنفات في مركز النساء في الشدة ومركز دارنا** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر2، الجزائر.
148) غانم ، عزة حامد (2000) **ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع المصرى ،** رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
149) غريب ، هنادى غريب زينهم (2011) **معالجة قضايا العنف ضد المرأة في المجلات النسائية المصرية واتجاهات القائم بالاتصال والصفوة نحوها : خلال عامى 2006- 2007 : دراسة تحليلية ميدانية مقارنة** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .
150) فرج ، ظريف شوقى محمد (2002) **العنف في الأسرة المصرية : دراسة نفسية استكشافية ، الخلاصات والدلالات والأطروحات المستقبلية** ، المؤتمر السنوى الرابع ، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، 20- 24 إبريل ، المجلد الأول ، القاهرة.
151) قرماش ، كاتية (2018) **العنف ضد المرأة : تعدد صور التجريم وصعوبة الإثبات** ، مجلة جيل حقوق الإنسان ، مركز جيل البحث العلمى ، ع (28)، الجزائر.
152) قنديل ، راجية أحمد (1997) **دور الثقافة المصرية في القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة :** الرسالة الاعلامية في تحقيق تنمية المرأة ، المجلس القومى للمرأة القاهرة .
153) قنيفة ، نورة (2010) المرأة والعنف في المجتمع الجزائري : **دراسة ميدانية علي عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفي الجامعي بقسنطينة** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر.
154) كاظم ، فاطمة ، وعدلى على أبو طاحون (2003) **المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ** ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة .
155) كامل ، إيناس منصور (2006) **قضايا المرأة في الصحف المحلية في اقليم وسط الدلتا** ، دراسة تحليلية ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية النوعية بطنطا، جامعة طنطا.

156) كامل ، محمود عبد الرؤف (2001) **واقع المرأة العربية وصورتها في أجهزة الإعلام** ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد (11) كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.
157) كامل ، نجوى (2006) **الاعلام والمرأة في الريف والحضر** ، دراسة تطبيقية على مصر والبحرين ، القاهرة .
158) كامل، سلوى ، ومرفت خليل (2008) **العنف ضد المرأة ودور المؤسسات الحكومية في مواجهتة** ، بحوث ودراسات السكان ، ع (76)، يونيو ، مصر.
159) كلية التمريض بجامعة الإسكندرية بالتعاون مع الجلس القومى للسكان (1999) **حجم الأسرة والعدالة في معاملة الأبناء من الجنسين** ، مشروع بحثى ، التقرير النهائى ، المجلس القومى للسكان ، القاهرة .
160) مجلة العلوم الاجتماعية(2019) **مظاهر التمييز ضد المرأة والطفل،** مجلة إلكترونية صادرة بتصريح من وزارة الثقافة والاعلام ،المملكة العربية السعودية.
161) مجلس السكان الدولى (2011) **مسح النشئ والشباب في مصر : التقرير النهائى** ، بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، مصر .
162) محافظة ، عبد الكريم ، وأمل سالم العواودة (2011) **العوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة في المجتمع الأردنى** ، دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج (39) ، ع (1)، الكويت .
163) محمد ، فرحات عبد السيد (2017) **دراسة نقدية للعنف ضد المرأة الريفية** ، اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين "مجال الاقتصاد الزراعي والإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي" ، المجلس الأعلى للجامعات ، وزارة التعليم العالي ، يوليو، 2017.
164) محمد ، فرحات عبد السيد ، ومازن محمد بركات (2016) **العنف الاجتماعي ضد المرأة : دراسة ميدانية بريف محافظة المنوفية** - مجلة المنوفية للبحوث الزراعية (مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية)، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، مجلد(41)، العدد (3)، ص ص: 661- 711 .
165) محمد ، عبد الجواد سعيد (2007) **المعالجة الصحفية لقضية التحرش الجنسى : دراسة تحليلية وميدانية في إطار نظرية الأطر** ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، مجلد (18) العدد (2)، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، إبريل/ يونيو، ص ص: 1- 52.
166) محمد ، مها متولى (2003) **العنف ضد المرأة** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
167) مركز الأرض لحقوق الإنسان (2010) **العنف ضد النساء في مصر ، القتل والخطف والاعتداءات الجنسية والإلقاء من الشرفات العقاب الطبيعى ضد النساء** ، مقتل 301 إمرأة خلال عام 2009م ، سلسله حقوق اقتصادية وإجتماعية ، العدد رقم (74)، يناير .
168) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان محافظة المنوفية(2016) **بيان بعدد السكان وعدد الأسر التقديري بمدن وقري محافظة المنوفية** في يناير 2016 .
169) مصطفى ، احمد سيد (1980) **الأسباب الحقيقية للتمييز ضد المرأة في مجالات التعيين والترقية** ، الإدارة ، مج (13)، ع (1)، يوليو مصر .
170) منتصر ، خالد (2001) **الختان والعنف ضد المرأة** ، دارة العين ، القاهرة .

171) مندور، دينا عاطف(2009) **وضع المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ورقة السياسات (4)** ، أوراق السياسات فى إطار البرنامج البحثى حول المرأة والعمل، مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الامريكية بالقاهرة، ص ص : 47- 63.

172) منصور ، السيد كامل الشربينى (1991) **دراسة نفسية مقارنية للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

173) منصور ، محمد إبراهيم (2002) **دور الإعلام في مكافحة التمييز ضد المرأة اقتصاديا،** في : الإعلام والتنمية والمرأة ، المجلس القومى للمرأة (2002) ، القاهرة.

174) موسى ، رشاد على عبد العزيز (2008) **سيكولوجية القهر الأسرى** ، عالم الكتب ، القاهرة .

175) نصار ، هبة (2002) **اتجاهات وضع المرأة في سوق العمل ، في الإعلام والتنمية والمرأة** ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة .

176) نصار، هبة (2009) **أوراق السياسات فى إطار البرنامج البحثى حول المرأة والعمل،** مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الامريكية بالقاهرة.

177) هنية ، وفاء (2012) **آليات حماية حقوق المرأة في اتفاقية سيداو "دراسة تحليلية"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة.

178) وزارة الصحة والسكان "مصر" والزناتى ومشاركوه (مصر) ومؤسسة ICF الدولية (2015) **المسح السكانى الصحى - مصر 2014** ، روكفيل ، ميرالاند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF ، القاهرة ، مصر ، مايو 2015 .

179) يسلي ، نبيلة (2009) **العنف ضد المرأة بين واقع التربية والرجولة : دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية:

180) Ali, T.S. and I. Bustamante (2007) **Prevalence of and Reasons for Domestic Violence Among Women from Low Socio-economic Communities of Karachi**, Health Journal, Volume (13), No. (6), November- December.

181) Bacher, Melanie Luten (2004) **Breaking the cycle of family violence, understanding the perceptions of battered women**, Journal of Pediatric Health Care, Volume (18), Issue (5), Sep.-Oct., pp 236-243.

182) Balci, Yasemin Güner and Unal Ayranci (2005) **Physical Violence Against Women : Evaluation of Women, Assaulted by Spouses**, Journal of Clinical Forensic Medicine, Vol. (12), Issue (5), October, pp 258-263.

183) Dobash, Russel P. (1995) **Reflections on findings from the violence against women survey**, Canadian Journal of Criminology, Volume (37) Issue (3), pp 457-484.

184) Ellen, Maedonald Robin (2000) **Changing role for men and women with relations of violence against women's, New alternative to dominant hierarchy**, M.A. Trinity Western University Canada.
185) El-Zanaty, Fatma and Ann Way (2006) **Egypt Demographic and Health Survey 2005, National Population Council**, Ministry of Health and Population council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro, Cairo, Egypt. March 2006.
186) El-Zanaty, Fatma and Ann Way (2009) **Egypt Demographic and Health Survey 2008**, Ministry of Health, March 2009, El-Zanaty and Associates, and Macro International Cairo, Egypt. March 2009.
187) John , Hood Williams and Traccy Buch (1995) **An Ethnographic Study of Domestic Violence on London Housing**, the United Kingdom Home Office in Research, Statistics Bulletin, No. 370.
188) Kathryn, M. (2005) **Resources: Family organization and domestic violence against married women in minya, Egypt**, Journal of Marriage and Family, Vol., (67), August, pp 579-596.
189) Shargel, Johanna R. (2002) **Indefense of the Civil Rights Remedy of the Violence Against Women Act.,** Yale Law Journal, Volume (106) pp. 1842-1886.
190) Wen-Li, Hou, Hisen Hung Wang and Hisn-Hisn Chung (2005) **Domestic violence Against Women in Taiwan: An Interview Study**, International Journal of Nursing Studies, Vol., (421), Issue (6), August, pp 626-636.
191) Yan, Liqun (1997) **Family Life and Television: Empirical Study about the Features Family Violence**, Ph.D. Thesis, Missouri University, United States of America.
192) Yallo, Kersti (1983) **Sexual equality and violence against wives in American States**, Journal of Comparative Family Studies, Vol., (14).
193) Zadeh, Ahmed Ghazi (2005) **Domestic violence: Across-sectional Study in an Iranian City**, Health Journal, Volume (11), No. (5), September.

ثالثاً : مراجع من الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) :

194) أبو حميد ، هبة (2014) العنف ضد المرأة لا دين له ، في :
http://fustany.com/at(5-9-2015:2.45Am

195) أشكال وأنواع التمييز ضد المرأة، في : https://ar.wikipedia.org/ (26. 02. 2019 – 2:40 Am
196) الرفاعى ، حامد (2013) مكانة المرأة في الإسلام ، في : https://ar.wikipedia.org (21-8-2013: 6.5 Am)
197) العادلى ، حسين درويش (2014) العنف ضد المرأة : الأسباب والنتائج ، في: http:annabaa.org/nbahome/nba78/014.htm(5-9-2015:2.30Am
198) العشماوى ، فوزية (2013) حقوق ومكانة المرأة في الإسلام ، في : https://ar.wikipedia.org (21-8-2013: 5.55 Am)
199) الهيئة العامة للاستعلامات (2013) التطور التاريخى لدور المرأة عبر العصور ، في : https://www.sis.gov.eg/ Templates/ Articles/ 962 (5-9-2013: 5.50)
200) ششتاوى ، ربـى (2015) العنف ، في: http:/ /mawd003.com (5-9-2015- 2.20 am)
201) شلبى ، ثروت (2019 أ) قانون العمل الجديد والتمييز ضد المرأة، في: http://www.kenanaonline.net/page/2923(26.02.2019 – 3: 25 Am)
202) شلبى ، ثروت (2019 ب) إشكاليات تثيرها قضية النوع في مصر، في: http://www.kenanaonline.net/page/2921(26.02.2019 – 3: 20 Am)
203) شلبى ، ثروت (2019 ج) الواقع المعاصر لموضوع الجندر في مصر، في: http://www.kenanaonline.net/page/2920(26.02.2019 – 3: 15 Am)
204) عيسى ، ناتاشا (2014) العنف ضد المرأة ، في : http://madoo3.com(5-9-2015:2.30Am
205) موسى ، دعد (2002) مقالة بعنوان : اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" ، في : http://www.maaber.org/eleventh_issue/lookout1a.htm(18 .03. 2019 – 03:35 Am)

GENDER DISCRIMINATION AGAINST WOMEN: A FIELD STUDY IN RURAL AREAS OF MENOUFIA GOVERNORATE

Farahat Abdel-Seed Mohamed **Azeza Mahmoud Hamouda**
Department of Agricultural Extension and Rural Sociology, College of Agricultural, Menoufia University

ABSTRACT:

This study aimed basically at identifying the rural women's awareness of gender discrimination against women at Menoufia governorate, and identifying the most important correlates and determinants of the rural women's awareness of gender discrimination. The study was carried out in two villages in Menoufia governorate , the first village was Meetkhalf which belongs to Shebien Elkom district and the second village was Sakytaboshaarh which belongs to Ashmoon district. 125 rural women were selected randomly from each village. Data were collected through personal interviews with respondents. The simple correlation Coefficients, multiple correlation and regression (step-wise) analysis, , percentages, range, mean, standard deviation, reliability estimate, F-test, one-way anova, Eta squared, were used to analyze the data with SPSS (Statistical Package for Social Sciences). The most important findings of the study were:

(1) In general, 74.4 % from respondents have a low awareness degree of the gender discrimination against women, while 20.4% of them have a medium degree.

(2) The most independent variables affecting the awareness of gender discrimination against women, respectively, women feeling of community satisfaction, women's job , women's education, cultural cosmoplitness and size of family. These variables had explained about 39% of the variance of the rural women's awareness of gender discrimination against women.

Finally, some recommendations were suggested.

Key Words: Gender Discrimination, Discrimination against Women - Violence against Women - Rural Women.